٢

الاتحاد الاشتراكى العربى

أمانة الدعوة والفكر

مطبوعات

الاشتراكى

قناة السويس

بعد عشر سنوات من التأميم

S
96
q

الاتحاد الاشتراكى العربى

أمانة الدعوة والفكر

هدية من الفنان التشكيلى
عبد الغنى أبو العينين

قناة السويس

بعد عشر سنوات من التأميم

قناة السويس

قبل التأميم

قنـــاة السويس قبل التاميم

قناة السويس شريط ضيق لا يتجاوز عرضه ٢٢ مترا يشق منطقة صحراوية تمتد من مدينة بور سعيد حتى السويس ويبلغ طولها ١٧٣ كيلو مترا بما فى ذلك مقدمتها عند الطرفين ، ومع ذلك فلم يقدر لقناة بمثل هذا الضيق أن تلعب دورا فى حياة شعب من الشعوب كما قدر لهذه القناة ، فهى التى جلبت الاستعمار والنفوذ الأجنبى لمصر ، وكان استرداد الشعب المصرى لها فى يوليو سنة ١٩٥٦ أكبر عملية تصفية للاستعمار فى تاريخ مصر وفيما بين عقد امتياز القناة فى نوفمبر ١٨٥٤ الذى منحه أحد حكام أسرة محمد على وهـو محمد سعيد باشا (لصديقنا المخلص الكريم المحترم الرفيع المقام المسيو فردينان دى لسبس) حتى استرداد الشعب المصرى لها ، على يد حكومة الثورة المصرية فى ١٩٥٦ قصة طويلة اختلطت فيها دماء المصريين بدموعهم وعرقهم . فقصة القناة هى قصة الاستعمار فى مصر ، وهى فى النهاية قصة المعركة الحاسمة بين الشعب المصرى والاستعمار .

وقصة حفر القناة فى حد ذاتها فريدة فى ثلاث نواح :

أولا ـ فى أنها تشـكل جانبا من جوانب الغزو الامبريالى من ناحية الرأسمالية الأوربية ـ الفرنسية بالذات ـ فقد فوتح سعيد باشا فى حفر القناة فى وقت كانت الرأسمالية الأوربية قد تحولت من الرأسمالية الحرة الى مرحلة الامبريالية الاحتكارية ، ومن الاستثمار داخل أوربا الى تصدير رأس المـال الى الخارج .

ثانيا ـ فى كيف كان حكام مصر من أسرة محمد على يتصرفون فى شئون مصر فالحقيقة ان الموقف الذى نراه بعد ذلك فى عام ١٨٨١ عندما يواجه الشعب المصرى الخديو مجسدا فى المواجهة الصارخة بين عرابى (ووراءه الجيش والشعب) والخـديو توفيق (وبجانبـه المراقبـان الانجليزى والفرنسى) تضع حدا لنظرة العبودية من جانب أسرة محمد على ازاء الشعب المصرى ـ فتوفيق يقول لعرابى (وما أنتم الا عبيد احساننا) فيرد عرابى (والله لن نورث بعد اليوم) . فكان هذا الرد من جانب عرابى بمثـابة اعلان من جانب الشعب المصرى بانتهاء العبودية الخديوية وبأن مصر لم تعد ابعادية لحكام أسرة محمد على .

على انه قبل هـذا الاعلان الحاسم من قبل الثورة العرابية ، كان حكام اسرة محمد على بالفعل يتصرفون فى مصر باعتبارها عزبة لهم — لقد منح سعيد باشا امتياز حفر قناة السويس لفردينان دى ليسبس بسبب صداقته له — وفى هذا يقول المؤرخ الأمريكى دافيد لاندز (فلا شك أن دى ليسبس قد ظل الى النهاية صديقا حميما لسعيد **وأن هذه الصداقة هى العامل الوحيد ذو الأهمية القصوى فى وضع مشروع قنـاة السويس وبنائها**) وليس أدل على ذلك من أن عقـد الامتيـاز الاول عام ١٨٥٤ بدأ بالعبارة الآتية (لقد لفت نظرنا صديقنا فردينان دى ليسبس الى ...) ، كذلك صيغ الامتياز الثانى فى عام ١٨٥٦ فى عبارات مشابهة فيستهل العقد بالعبارة التالية (نحن سعيد باشـا والى مصر حيث اننـا منحنا صديقنا فردينان دى ليسبس ...) .

وتقول الرواية التاريخية أن قصة الصداقة بين فردينان دى ليسبس وسعيد ترجع الى أيام ان كان مسيو دى ليسبس (والد فردينان) قنصلا عاما فى مصر أيام محمد على . وكان محمد على شديد الميل لفرنسا ويعتمد على مساندتها فى مواجهة انجلترا ، ولذلك كانت الصلات وثيقة بين قصر الحاكم وبيت القنصل الفرنسى » وكانت عوارض السمنة بدأت تظهر لدى سعيد باشا وهو صبى — وابن محمد على — وهو أمر يتميز به كل ذكور الأسرة الحاكمة المصرية عند نضجهم ولقد كان والده يعتبر هـذه النعومة فى الجسـد شيئا كريها فأمر محمـد على أن يدرب أبنه تدريبا رياضيا وعسكريا كاملا وبدأ سعيد يقضى يومه متسلقا حبال السفن ويقفز الحبل ويجرى حول أسوار القاهرة وعندما ينتهى من هذا المجهود الشاق يستريح فى المساء ويتنـاول العـدس والخضراوات — ولم يكن مسموحا لأحد باستثناء قنصل فرنسا العام أن يرى الصبى خارج القصر ، وهكذا تحول سعيد الى القنصلية كمصدر للراحة من مشاق التمرينات ومتاعب الجوع فهنالك فى بيت صديقه الوفى فردينان دى ليسبس يستطيع وهو بعيد عن أعين والده أن يأكل ألوان المكرونة المختلفة .

صداقة سعيد لفردينان دى ليسبس (وكان والده قد ترك منصب القنصل وعاد الى فرنسا سنة ١٨٤٩) هى العامل الحاسم فى صدور عقد الامتياز الأول والثانى — ومع هذا فيحلو لبعض مؤرخى الخديوية أن يقدموا نوعا من الدفاع عن سعيد . ونود أن نناقش هذا الرأى هنا — يقولون ان سعيد لم يكن بهذه السذاجة التى تجلعه يضع الصداقة العامل الوحيد أو الرئيسى فى الموافقة على منح امتياز عقد حفر قناة السويس وانه كان يبتغى من وراء حفر القناة أن يحافظ على استقلال مصر الداخلى الذى منح

بمقتضى معاهدة لندن فى عام ١٨٤٠ وذلك لأن القناة لابد ــ بسبب حساسيتها ــ ستكون محايدة وسيضفى هذا الوضع على مصر طابع الحيدة ولهذا ، ولهذا فقط فى رأى هؤلاء المؤرخين منح سعيد عقد قناة السويس الى « صديقنا » فردينان دى ليسبس .

ما وجه الصحة فى هذا الكلام ؟ وجه الصحة أن فردينان دى ليسبس فى رحلة من الاسكندرية الى القاهرة فى صحبة سعيد فى ١٥ نوفمبر ١٨٥٤ قدم لصديقه مذكرة أبرز فيها بشكل واضح « ان القناة اذا ما انشقت ستسعى الدول لاقرار حيادها حتى لا تنفرد دولة بالسيطرة عليها » . ثم قارن فردينان بين مركز مصر ومركز القسطنطينية التى تتحكم فى البوغازات والتى كانت لهذا السبب دائما موضع اهتمام خاص من الدول التى خشيت أن تسيطر احداها على القسطنطينية وبالتالى تنفرد بالاشراف على المضايق ذات المركز الاستراتيجى الهام ــ ولذلك فان مصر كما أوضح دى ليسبس اذا ما أنشأت القناة سوف يصبح لها نفس المركز الذى تتمتع به القسطنطينية وبالتالى تمنحها الدول ضماناتها ، نظرا لأهمية القناة التى ستمر فى الأراضى المصرية والتى يهم الدول الا تنفرد دولة واحدة بالسيطرة عليها . وفى هذا المعنى يقول دى ليسبس (لماذا تجتمع كلمة الحكومات والشعوب فى الغرب على تأييد السلطان العثمانى فى القسطنطينية ولماذا تصطدم الدولة التى تريد تهديد هذا الوضع بأوربا المسلحة ؟ ان السبب فى ذلك يرجع الى أن الممر من البحر الأبيض الى البحر الأسود له من الأهمية ما يجعل الدول الأوربية التى تكون لها السيطرة عليه ذات سيطرة على الدول الأخرى فيقضى بذلك على توازن القوى الذى يهتم الجميع بالمحافظة عليه أو بقائه ، فاذا جعلنا من مصر معبرا لتجارة العالم بحفر قناة عبر برزخ السويس فاننا بذلك نكون قد جعلنا لهذه المنطقة مركزا قويا يضارع مركز القسطنطينية بل ويفوق ذلك لأن الدول سترى أن من صالحها اقرار حياد هذا الممر الحيوى) .

لا شك اذن فى أن فردينان دى ليسبس قد قدم لسعيد مذكرة حول أثر قناة السويس على « حياد مصر » ولكن وجه الغرابة هنا هو استهتار سعيد وهو يعيد مرة أخرى فكرة الصداقة بينهما فيما منحه لشركة القناة من امتيازات جعلت منها بالفعل دولة داخل دولة ، وهو أمر لا ينتقص من حقوق مصر كشعب بل حتى من سلطانه كحاكم ، ولذلك لم يكن غريبا بعد موت سعيد أن يحاول خليفته اسماعيل اعادة النظر فى هذه الشروط ، وسنعرض لذلك قريبا ــ انما نود أن نؤكده الآن هو أنه حتى لو افترضنا أن سعيد قد اقتنع بالفعل بفكرة حيدة القناة ومصر فكيف وقع قانون

الشركة فى عام ١٨٥٦ بهذه الشروط المجحفة للشعب المصرى وحتى له كحاكم مستبد .

ثم كيف جازت هذه الفكرة اى فكرة « الحياد » على سعيد بهذه البساطة والسذاجة ؟ فالأقرب الى المنطق أن حفر قناة السويس سيضاعف من أطماع الدول الاستعمارية فى مصر لا العكس . وهذا ما حدث فعلا ولنراجع ما كتبته جريدة التيمز عندما اشترت بريطانيا حصة مصر من أسهم قناة السويس عام ١٨٧٥ أثر الأزمة المالية الطاحنة فى عهده ، قالت الجريدة تعليقا على شراء بريطانيا لهذه الأسهم (ان الجمهور فى هذا البلد « بريطانيا » وغيره سينظر الى هذا العمل الخطير الذى قامت به الحكومة الانجليزية من **نواحيه السياسية** لا التجارية ، سيعده مظاهرة وشيئا أكثر من مظاهرة سعيدة **اعلانا لنياتنا وشروعا فى العمل على تحقيقها — ان من المستحيل أن نفكر فى شراء أسهم قناة السويس منفصلا عن علاقة انجلترا المستقبلة بمصر**) .

ثالثا — شخصية فردينان دى ليسبس . عند مدخل قناة السويس من ناحية بور سعيد وعلى طول اللسان الممتد داخل البحر الأبيض المتوسط كان يقف تمثال فردينان دى ليسبس . وكان التمثال يرمز فى نظر الأوربيين لتخليد ذكرى الرجل صاحب أكبر مشروع فى تاريخ القرن التاسع عشر وهو التمثال الذى حطمه المصريون عقب خروج القوات البريطانية فى أوائل عام ١٩٥٧ .

ولكن قلة من المؤرخين يدركون أن فردينان دى ليسبس كان نموذجا لمجموعة الافاقين الاوربيين الذين تدفقوا على مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فانهيار دولة محمد على فتح مصر على مصرعيها للراسمال الأوربى وللجماعات الأوربية المغامرة التى تجرى وراء المال ، والذين كانوا يطلقون على مصر «كاليفورنيا الجديدة» وكان مجال الاستثمار فى مصر هو شركة قناة السويس من ناحية ورواج القطن المصرى العالمى من ناحية أخرى . وزاد عدد الأوربيين فى مصر زيادة لم تعرفها البلاد فى تاريخها الطويل بحيث أصبحت الهجرة الأجنبية كما يصورها بعض المؤرخين « اعصارا » ففى عام ١٨٦٢ دخل مصر ٣٢ الف أجنبى بما فى ذلك الزائرون ثم ٣٤ الفا فى عام ١٨٦٢ ثم ٥٦٫٠٠٠ عام ١٨٦٤ ثم ٨٠ ألفا فى عام ١٨٦٥ . ويصف المؤرخ الأمريكى دافيد لاندز عناصر هذه الهجرات بقوله « ومع دخول محاسن ومساوىء التموين الغربى فى مصر دخلت أفضل وأسوأ عناصر أوربا والبحر المتوسط : أصحاب البنوك والمرابون ، التجار واللصوص ،

السماسرةالانجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزئبقيون، موظفون لمكاتب الشركات الجديدة وعاهرات فى ميدان القنصلية فى الاسكندرية ، باحثون منقطعون لمعاينة ابيدوس والكرنك وقتلة وجواسيس فى حوارى القاهرة » .

لقد جاءت حثالة العناصر الأوربية الى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لا لتبنى مصر باستخدام المستحدثات العلمية والفنية الأوربية ولكن لتقوم بنهب ثروات مصر . وكان ضعف الولاة وتكالبهم لارضاء الدول الأوربية ـ الى جانب الامتيازات الاجنبية ـ مما شجع هذه الحثالة الأوربية على اتمام نهب ثروة مصر على نحو لم يشهده تاريخ الاستعمار فى انحاء العالم ـ وفى هذا يقول المؤرخ الأمريكى دافيد لاندز (هكذا أصبحت مصر ميدانا للنهب فلم يكن هناك شىء مستحيل لا يصلح كعذر للاغارة على خزانة الوالى ـ فاذا سرق شخص بسبب اهماله هو فان الحكومة هى المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والامن ثم يطالب بالتعويض واذا أبحر شخص بقاربه وتسبب باهماله فى جنوحه فان الحكومة هى المخطئة لأنها تركت رمالا على الشاطىء فى تلك الجهة ثم يطالب بالتعويض، وفى احدى القضايا نجح أحد النبلاء النمسويين واسمه (كاستلانس) بمساعدة حكومته فى انتزاع مبلغ ٧٠٠ الف فرنك بدعوى أن ثمانية وعشرين صندوقا من شرائق الحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من القاهرة الى السويس . وكان سعيد يواسى نفسه بالضحك حتى لا يبكى وما قيل انه فى احدى المناسبات قطع حديثه مع أحد رجال الأعمال الأوربيين لكى يأمر خادمه باغلاق النافذة وقال (اذا أصيب هذا السيد بالبرد فسوف يكلفنى ذلك عشرة آلاف جنيه انجليزى) .

واذا كانت مصر قد أصبحت عرضة للنهب الأوربى على يد عملاء الامبريالية والرأسمالية الاوربية فان التاريخ قد اختص رجلين بالذات باعتبارهما نموذجا لهذا النهب ديرفيو الذى كان يعمل كممول خاص (سمسار فى الحقيقة) للخديو باعتبار القروض كانت أكبر مصدر لهذا النهب الاستعمارى وفردينان دى ليسبس من أخطر الأفاقين فى استثمار مشروعات الشركات ، وتتبين حقيقة ونوايا وانتهازية دى ليسبس فى ثلاث نواح :

أولا ـ استغلاله لصداقته لسعيد الساذج ليورطه فى مشروع لم تفد مصر منه وقتها مليما واحدا بل صب عليها البلاء المالى والسياسى .

ثانيا ـ وتتضح انتهازية دى ليسبس فى اغرائه لكافة الاطراف الأوربية الامبريالية فى المساهمة فى هذا المشروع وهو فى هذا يقدم نموذجا فريدا لعملاء الامبريالية فقد تجد فى هؤلاء العملاء ـ مثل ماتجد فى جورج بلدوين

فى أواخر القرن الثامن عشر وتحريضه لانجلترا على احتلال مصر ـ من يسبقون رأس المال نفسه الى مشاريع امبريالية ويعملون على تعريض الراسمال الأوربى على اقتحام هذه الميادين التى قد يكون الرأسمال الأوربى مترددا فى اقتحامها ـ وبالتالى فعملاء الامبريالية الأوربية ليسوا بالضرورة فى القرن التاسع عشر بالذات سفراء الى هذه الميادين بل تكون مهمتهم اثارة اهتمام الامبريالية الأوربية بهذه الميادين من الاستثمار . وفردينان دى ليسبس من أكبر الأمثلة على هؤلاء العملاء المناورين .

حقيقة لقد ووجه دى ليسبس بمعارضة ليست لوجه الله من جانب انجلترا وتركيا واحجام من جانب الراسمالية الأوربية ولكنه اتبع فى مخاطبة هؤلاء أسلوبا انتهازيا صرفا ، فكان يخاطب كل طرف بالأسلوب الذى يلائمه، فكان يقول للانجليز ان المشروع يخدم فى المجال الأول أكبر تجارة أوربية مع الشرق ومع انجلترا ، واذا كان من يخاطبهم دى ليسبس من أصحاب المثل العليا قال لهم ان حفر القناة خطوة عظيمة نحو عالم جديد مشرق ، واذا خاطب الفرنسيين قال لهم ان القناة تثبيت للحضارة الفرنسية ومصالحها، واذا خاطب اوربيين قال لهم ان حفر القناة ضربة قاضية للشرقيين واذا كانوا راسماليين مترددين فى تقديم رءوس أموالهم قال لهم ان المشروع استثمار عظيم التزمت الحكومة المصرية بضمانه ضد أى خسارة ، وأخيرا اذا خاطب الوالى سعيد باشا قال له ان حفر القناة يضمن حياد مصر !!

وأكثر من هذا ان مشروع حفر قناة السويس والأبحاث العلمية التى أثبتت امكانية حفرها قامت بها جماعة السان سيمون (الاشتراكيون المثاليون فى فرنسا) وكان ذلك فى عهد محمد على وعرضوا بقيادة زعيمهم الفنيين المشروع على محمد على الذى رفضه لانه راى فيه بابا جديدا للتدخل الأجنبى ولأنه كان يرى ان المستفيد من المشروع فى النهاية الدول الاجنبية لا مصر ولذلك كان يفضل عليه مشروع بناء القناطر الخيرية ولكن دى ليسبس ظل يراقب نشاط السان سيمونيين للاستيلاء على مشروعهم . ويقول المؤلف الفرنسى هنرى أزو عن علاقة دى ليسبس الانتهازية بالسان سيمونيين (وأدرك دى ليسبس أن جماعة سان سيمون قوم بارعون فى ميدان الأعمال على الرغم من مئات الأوهام التى يخيل لبعض الناس انهم يعيشون فيها وأيقن أنه اذا حفرت قناة السويس يوما ما فان الفضل فى ذلك سيرجع لهم وهنا صمم دى ليسبس على أن ينضم الى زمرتهم بطريقة أو باخرى فهم يملكون رصيدين عظيمين ، التكنولوجيا والمال ، ولكنه هو أيضا كان يملك رصيدا لا ينبغى التقليل من شأنه ، وهو نفوذه على الأمير سعيد ولى العهد الذى ينتظر أن يصبح يوما ما واليا على مصر ، ومن ثم يحصل منه على

امتياز يتيح له حفر قناة السويس) واستطاع دى ليسبس أن يكسب ثقة السان سيمونيين وأن يحصل على تصميماتهم للمشروع حتى أن جماعة السان سيمون كانوا يعتقدون أنه ذهب الى مصر لمفاوضة سعيد باسمهم غير أنه خدعهم (فلما وضع دى ليسبس صك الامتياز فى جيبه تنكر لأصدقائه من جماعة سان سيمون وتجاهل مهندسيهم بل أنه لم يرد حتى على خطاباتهم) .

وهكذا سرق فردينائد دى ليسبس ليس فقط الفكرة بل الأبحاث العلمية التى قام بها السان سيمونيين ـ جماعة الاشتراكية المثالية ـ ليضع المشروع برمته فى خدمة الامبريالية الأوربية .

* * *

ماذا خسرت مصر فى حفر القناة :

وتتمثل هذه الخسارة فى ناحيتين :

أولا : الأعباء المالية التى تكبدتها مصر فى حفر القناة .

ثانيا : أبناء مصر الذين ضاعوا فى حفر القناة .

فتح باب الاكتتاب فى أسهم الشركة فى أول نوفمبر سنة ١٨٠٨ واقفل فى ٣٠ من الشهر نفسه وكان عدد الأسهم ٤٠٠ ألف اشترت الدول منها على النحو التالى :

فرنسا ٢٠٧ر١١١ سهما

البندقية ٠٨٣ر١ سهما

بيدمونت ٣٥٣ر١ سهما

كما ساهمت كل من الحكومتين الهولندية والأسبانية ببضع مئات ولم تشتر الدولة العثمانية (وكان محجوزا لها ٩٦ ألف سهم) أو انجلترا سهما واحدا ، ولكن لأسهم مصر قصة غريبة ! اضطر سعيد الى شراء ٤٤ ٪ من الرأسمال الكلى أى ٧٤٣ر١٧٧ سهما ذلك لأن القانون الفرنسى لم يكن يعتبر الشركة مؤسسة من الناحية القانونية الا بعد شراء كل أسهمها ولم يكن قد بيع من الأسهم سوى ٣٦٨ر٢٢٢ فى كل انحاء أوربا وكان سعيد قد ساهم فى الأصل بأربعة وستين ألف سهم ولكنه اضطر ازاء القانون الفرنسى الى شراء بقية الأسهم غير المباعة التى بلغ عددها ٧٤٣ر١٧٧ سهما ولم يكن لدى سعيد القدرة المالية على دفع قيمة هذه الأسهم . ولذلك وقع فى أغسطس ١٨٦٠

اتفاقية مع الشركة يدفع بمقتضاها اعباءه كمساهم عن طريق سندات على الخزانة المصرية ــ ولقد نصت هذه الاتفاقية على أن يكون سعر السهم مائة فرنك ، ومعنى ذلك دفع ٢٠٠ر٢٤٤ر٧٦٤ر١٧ فرنك ، ولم يكن سعيد قد دفع لها فى ابريل ١٨٦٠ الا ١٥٧ر١٦ر٥١٦ر٢ فرنكا فحسب ــ أما الباقى فيعطى عن طريق السندات السالفة الذكر ولا تستحق دفعاته الاولى الدفع الى سنة ١٨٦٣

غير أن الموقف قد تغير عند نهاية عام ١٨٦٢ فقد ارتفع ثمن السهم الى ٣٠٠ فرنك وارتفعت أعباء الوالى مباشرة من ١٥ مليونا الى ٥٤ مليون فرنك وفى هذه الظروف مات سعيد وخلفه اسماعيل .

وبالرغم من اعلان اسماعيل تحمسه للمشروع وتقبله لأعباء الحكومة المصرية فيما يخص الأسهم التى اشتراها سعيد الا أنه كانت لديه بعض التحفظات وعلى وجه الخصوص استخدام السخرة فى حفر القناة والتنازل عن أراض واسعة للشركة ، فالثانية تجعل من الشركة دولة داخل الدولة والأولى تضعف من قدرة الفلاحين على الزراعة ــ زراعة القطن ــ فى الوقت الذى كانت فيه السوق العالمية متلهفة على القطن المصرى وكانت سخرة الفلاحين فى حفر القناة تضعف من انتاجية الفلاحين خصوصا ان اسماعيل نفسه كان يملك أرضا زراعية واسعة النطاق ، لذلك عمد اسماعيل مدفوعا بهذا الدافع الأساسى الى تعديل بعض الشروط الواردة فى عقد الامتياز الثانى (١٨٥٦) ففى ١٨ مارس ١٨٦٣ اتفق مع الشركة على أن تقوم الحكومة بانشاء الترعة العذبة من النيل حتى وادى الطلمبات وربطها بذلك الجزء الذى أنشأته الشركة ممتدا من ترعة الوادى الى القناة وذلك كى يحول دون نزع ملكية أراضى الأفراد .

ثم تقدم اسماعيل بمطالب أخرى الى الشركة ورفضت الشركة اجابة هذه المطالب فدب الخلاف بينهما ، وأخيرا تم الاتفاق على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث (وكان اسماعيل ما يزال ميالا لفرنسا) الذى أصدر قراره فى ٦ يوليو ١٨٦٤ متضمنا ما يلى :

١ ــ ابطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين والزام الحكومة المصرية فى مقابل ذلك بدفع تعويض مالى الى الشركة قدره ٣٨ مليون فرنك .

٢ ــ تنازل الشركة عن كل حق فى ترعة المياه العذبة وتلتزم الحكومة باتمامها ، على أن تحتفظ الشركة بحق الانتفاع منها وفى مقابل هذا التنازل تلتزم الحكومة المصرية بدفع تعويض الى الشركة قدره ١٦ مليون فرنك .

٣ ـ جعل الاراضي المملوكة للشركة واللازمة للمشروع ١٣ الف هكتار تقريبا منها ١٠ر٢٦٤ على جانبي القناة البحرية وملحقاتها و ٩ر٦٠٠ للترعة العذبة و ٣ر٠٠٠ هكتار لمباني الشركة .

٤ ـ اعادة الاراضي الاخرى التي اتضح عدم لزومها للمشروع ومساحتها ٦٠ الف هكتار مقابل تعويض تدفعه الحكومة وقدره ٣٠ مليون فرنك .

كما عقد اسماعيل اتفاقا آخر مع الشركة في ٣٠ يناير ١٨٦٦ ويقضي بما يأتي :

١ ـ تحديد مواعيد الاقساط المقدرة لاداء قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة .

٢ ـ استعمال الأراضي المخصصة للشركة بصفة ملحقات .

٣ ـ التنازل للحكومة عن ترعة المياه العذبة مع الاراضي والمباني والاعمال الفنية التابعة لها على أن تدفع لها الحكومة ثمن هذه المباني .

٤ ـ بيع أراضي تفتيش الوادي للحكومة بثمن قدره عشرة مليون فرنك .

٥ ـ حق الحكومة في احتلال اى جهة في الأراضي المعتبرة حرما للقناة واى موقع حربي لازم للدفاع عن البلاد على شرط الا يكون ذلك الاحتلال عائقا للملاحة .

٦ ـ شغل الحكومة ما تراه من تلك الأراضي بمبان تنشئها للمصلحة العامة كالبريد والثكنات والجمارك وغيرها على شرط مراعاة كل ما تقضي به ضرورة الانتفاع بالقناة وأن تدفع للشركة المبالغ التي تكون قد صرفتها على تلك الامكنة .

وتضمن الاتفاق الشامل المعقود في ١٢ فبراير ١٨٦٦ الشروط الواردة في عقد الامتياز الى جانب التعديلات الاخرى التي طرات عليه . وهذا الاتفاق الشامل صدق عليه الباب العالي بمقتضى الفرمان الصادر في ١٩ مارس ١٨٦٦ ، وفي الاتفاق المعقود مع الشركة في ٢٣ أبريل ١٨٦٩ ألغى الامتياز الممنوح للشركة بشأن اعفاء مستورداتها من الخارج من الرسوم الجمركية وقبلت الشركة أن تشتري الحكومة كافة المباني التي اقامتها الشركة على البرزخ كما تم الاتفاق على جعل الأراضي الملحقة بالقنال كأملاك مشتركة بين الحكومة والشركة ومقابل هذا دفعت الحكومة المصرية تعويضا قدره ٣٠ مليون فرنك .

وهكذا قدرت التعويضات التى دفعتها مصر نتيجة تحكيم الامبراطور نابليون الثالث امبراطور فرنسا أو اتفاقيات اسماعيل مع الشركة بعد ذلك ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وذلك مقابل استرداد بعض الحقوق المصرية التى وردت فى عقد الامتياز الذى منحه سعيد « لصديقنا فرديناند دى ليسبس » وازاء هذه الأعباء المالية المجحفة التى لم يكن فى امكانية المالية المصرية تحملها ازداد تورط اسماعيل فى القروض التى جلبت الافلاس المالى والتدخل السياسى والعسكرى فى مصر آخر الأمر .

بذخ الولاة الباهاء فى افتتاح القناة

فى ١٤ مارس ١٨٦٩ وصلت مياه البحر المتوسط الى البحيرات المرة ، وفى ١٥ اغسطس من نفس العام اتصلت مياه البحر المتوسط بمياه البحر الاحمر ــ وحدد يوم الافتتاح فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ ودعا اسماعيل ملوك وامراء أوربا لمشاهدة الافتتاح « العظيم » لأكبر مشروع فى القرن التاسع عشر الذى يرمز الى تضحيات المصريين وراحة دماء الفلاحين وعرقهم ودموعهم وسط بذخ ومجون اسماعيل ، ولم تكن المالية المصرية تتحمل مزيدا من الأعباء المالية بسبب ديونه .

وفى الاسماعيلية أقيم الحفل الكبير وسط البذخ والمجون وقدر المؤرخ هنرى لازو ما انفقه اسماعيل رغم خزائنه المفلسة من نفقات حفلات افتتاح القناة فى الاسماعيلية بمليونين من الفرنكات ، ثم يقدر المؤرخون ما انفقه اسماعيل عموما فى احتفالات القناة بمبلغ ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه .

وهكذا بلغت النفقات التى تكبدتها مصر فى حفر القناة ومن تقدير المؤرخين ١٦٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه على النحو التالى :

٣٫٤٢٦٫٠٠٠	قيمة أسهم مصر فى القناة
٣٫٣٦٠٫٠٠٠	قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة
٤٠٠٫٠٠٠	ثمن أراضى تفتيش الوادى
١٫٢٠٠٫٠٠٠	تعويض للشركة طبقا لاتفاق أبريل ١٨٦٩
١٫٢٠٠٫٠٠٠	نفقات انشاء الترعة العذبة
١٫٤٠٠٫٠٠٠	نفقات افتتاح القناة
٥٫٨١٤٫٠٠٠	فوائد سمسرة ونفقات التحكيم وما الى ذلك
١٦٫٨٠٠٫٠٠٠	الجملة

ليس هذا فقط ــ بل حين اشتدت وطأة الأزمة المالية بسبب بذخ واستهتار اسماعيل اضطر الى بيع حصة مصر فى الأسهم الى انجلترا فى

٢٥ يونيه ١٨٧٥ بمبلغ قدره ٤٠٠ر٩٧٦ر٣ جنيه وتعهدت الحكومة المصرية سنويا لمدة ١٩ سنة بدفع مبلغ قدره ٨٢٨ر١٩٨ جنيها مقابل فائدة الاسهم التى كان اسماعيل قد رهنها من قبل وكانت صفقة سياسية ومالية ضخمة لصالح بريطانيا وليس أدل على حمق اسماعيل من الناحية المالية ـ دع عنك الجانب السياسى للصفقة ـ أن هذه الأسهم المصرية التى باعها بما يقرب من ٤ مليون جنيه وصل ثمنها فى عام ١٩١٠ الى حوالى ٣٢ مليون جنيه ثم بلغت فى عام ١٩٢٩ حوالى ٧٢ مليون وبلغت الأرباح التى حصلت عليها الحكومة الانجليزية لغاية آخر سنة ١٩٢٩ ما مقداره ٠٠٠ر٦٠٠ر٣٨ جنيه وبشراء الحكومة البريطانية لنصيب مصر فى أسهم القناة وطدت بريطانيا مركزها فى مصر ولذلك تعتبر هذه الخطوة والطريقة التى تمت بها أول خطوة عملية من جانب بريطانيا فى سبيل التهام الوجبة الاستعمارية لصالحها .

وكانت نهاية المطاف فى سبيل تصفية الوجود المصرى داخل الشركة ما حدث فى عام ١٨٨٠ عندما اضطرت الحكومة المصرية تحت وطأة الأزمة المالية الى بيع حصتها من صافى الأرباح ومقدارها ١٥ ٪ بمبلغ قدره ٠٠٠ر٨٨٠ جنيه الى البنك العقارى الفرنسى الذى أنشأ شركة خاصة لاستغلالها . ولقد بلغ ما ربحته هذه الشركة سنة ١٩٢٨ نحو ٧٤٦ر٦٢١ر١١٠ من الفرنكات الذهبية مع انها اشترت الحصة بمبلغ ٢٢ مليون فرنك .

وهكذا خرجت مصر بسبب مشروع قناة السويس بعد أن باعت كل اسهمها ونصيبها فى الأرباح على يد اسماعيل وتوفيق وبعد أن كبدتها القناة من الأعباء وما جلبت عليها الدمار المالى ممثلا فى القروض ثم التدخل الأجنبى السياسى والعسكرى .

من حفر القناة ؟

منذ بدء حفر القناة والترعة العذبة كانت السخرة هى الطريقة المحببة للشركة الجديدة لا لشىء الا لأنها تريد أن تتفادى استخدام الآلات لارتفاع أثمان الكراكات وصيانتها اذ كان ثمن الكراكة الصغيرة فى ذلك الوقت يبلغ ٠٠٠ر٥٤ فرنك عدا نفقات شحنها الى بور سعيد ونقلها الى ساحات الحفر واعادة تركيب أجزائها هناك .

على انه حين بدأ الحفر فى سنة ١٨٥٩ كان سعيد لم يحصل بعد على موافقة الباب العالى على المشروع كذلك كانت انجلترا تعارض المشروع باعتباره فرنسيا ولذلك كان سعيد يخشى أن تتخذ الحكومتان الانجليزية والتركية

قضية سخرة العمال المصريين لهاجمة المشروع وهذا هو السبب فى الحاح سعيد على ديلسبس بأن تستمر الشركة فى جمع العمال وفق الطريقة الحرة دون أن تتدخل السلطات المصرية لاكراه المصريين على العمل فى حفر القناة هذا مع العلم بأن سعيد كان بالفعل قد تعهد بتوريد العمال المصريين للشركة للعمل سخرة وذلك وفق لائحة العمال المصريين . ولقد وضع ديلسبس اعلانا باللغة الفرنسية دعا فيه المصريين الى العمل فى ساحات الحفر ووعدهم بالكسب الوفير والحياة الرغدة وقد ترجم هذا الاعلان باللغة العربية وذكر الاعلان أن الشركة أنشأت قرى لسكنى العمال وانها اقامت فى كل منها مسجدا يقيمون فيه شعائرهم الدينية وذهبت الى أن أجر العامل سيتراوح بين ستة قروش وثمانية قروش فى اليوم واختتم ديلسبس الاعلان بقوله انه حرم على الرؤساء الأوربيين مهما كانت مناصبهم ضرب الفلاحين أو أساءة معاملتهم . وقد طبع من هذا الاعلان ثلاثة آلاف نسخة وزعت فى المدن والقرى والصقت نسخ منه على أبواب المساجد ومحطات السكك الحديدية وأقسام البوليس والأسواق والشوارع .

واستكمالا لأسباب هذه الدعاية أنشأت الشركة مكاتب تتولى تنظيم عملية جمع العمال والاشراف على سفرهم الى ساحات الحفر وكان مقر هذه المكاتب القاهرة والمنصورة ودمياط والزقازيق وطنطا واسيوط وقنا .

كما لجأت الشركة الى وسيلة أخرى لجمع العمال المصريين فأبرمت اتفاقات مع بعض المقاولين اخذوا على عاتقهم تقديم عدد من العمال المصريين وكانت غالبية هؤلاء المقاولين من الأجانب وعلى الرغم من كل هذه الجهود وتعددها ووسائل الدعاية وتنوعها فانها لم تسفر عن نجاح يذكر فلم ينته شهر فبراير ١٨٦١ حتى لم يكن فى ساحات الحفر سوى بضع مئات مع أن الشركة كانت قد أعدت احدى مناطق الحفر وهى عتبة الجسر بحيث يعمل فيها مبدئيا ستة آلاف عامل .

وعندئذ اتجه نظر الشركة لجلب العمال من بلاد الشام وكانت الفتنة الدينية بين الدروز والموارنة على أشدها فى كل بلاد الشام من جراء السياسية التركية الأمر الذى أدى الى التدخل المسلح من جانب فرنسا التى كانت تدعى حماية المسيحيين فى الامبراطورية العثمانية لتحقيق اطماعها السياسية والعسكرية التقليدية فى بلاد الشام . ولم تفت هذه الفتنة الدينية فى سوريا عن ذهن ديلسبس ، فشرع فى استغلال الموقف لمصلحة الشركة ، وعين فى بيروت مندوبا للشركة وأرسل المندوب فى ٢٣ يناير ١٨٦١ يقول « لقد تحدثت معى كثيرا بخصوص احتمال جمع عمال

ـسيحيين من سوريا وقد حان الوقت لبحث هـذا الموضوع معا وعليكم ان تعملوا بلباقة وفى طى الكتمان فى سبيل حضورهم ويجب الا تتفاوضوا مع الزعمـاء او الرؤساء او العائلات التى لها بأس وسيطرة .. عليكم ان تتجهوا الى العمال مباشرة » .

وقدمت الشركة عروضا مغرية للعمال السوريين وكانت الشركة تتوقع وفود ثلاثة آلاف عامل سـورى وفق تلك العروض ـ ولكن لم تجـد هذه الدعاية بين السوريين ، فسافر ديلسبس بنفسه فى مارس ١٨٦١ ليقوم فيها بدعاية لحض الأهالى على السـفر الى البرزخ . ومع هـذا لم تنجح دعاية ابريل ـ مايو ١٨٦١ فى احضار سوى ألفين على أكثر تقدير ، ولما بدات الحكومة المصرية فى تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة اعتبارا من أبريل ١٨٦١ وفى نطاق ضيق اخذت الشركة تكف عن استخدام العمال السوريين حتى اذا توسع سعيد فى تنفيذ لائحة العمـال كفت الشركة عن استخدام عمال من سوريا .

وهكذا يمكن القول بأن التعاقد الحر مع العمال المصريين او السوريين قد فشل فى تلبية احتياجات المشروع من العمال وكانت ذروة هذا الفشل فى أوائل ١٨٦١ الأمر الذى دفع الشركة الى ممارسة مزيد من الضغط على سعيد لتنفيذ لائحة العمال ضاربة عرض الحائط باعتراضات تركيا وانجلترا ومنذ ذلك الوقت (أبريل ١٨٦١) تبدأ مرحلة استخدام سخرة الفلاحين المصريين فى حفر القناة .

ولقد مرت سخرة الفلاحين المصريين فى حفر قناة السويس بمرحلتين يعلق عليهما المؤرخون : السخرة المقنعة والسخرة السافرة .

تغير عدد العمـال فجأة فى أبريل ١٨٦١ ، فبعد أن كان عدد العمـال المصريين يعدون بالعشرات فقط اذ بهذا العـدد يصل الى الآلاف فجأة فى النصف الثانى من أبريل ـ فارتفع عدد العمـال فى شهر مايو ١٨٦١ الى ٧ آلاف ثم بلغ ذروته فى ديسمبر من نفس العام فبلغ حوالى ١٥ ألفا .

ومن المعلوم ان سعيد كان يتجنب اصدار أوامر مكتوبة لجمع العمال الا ان الأدلة التاريخية تؤكد انه كان يعطى أوامر شفوية لجمع هذه الآلاف من الفـلاحين بالقوة للعمل فى حفر القناة . وكان سعيد يتجنب الأوامر المكتوبة حرصـا على الا تتخـذ انجلترا وتركيـا من هـذا التصرف مبررا للتشهير بالمشروع وحتى يضلل سعيد الرأى العام العالمى . ونشرت جريدة ستاندرد فى يوليو ١٨٦١ مقالا جاء فيه : « هل يعقل أن يفد عشرة آلاف عامل من الجهات النائية فى مصر الى البرزخ بمجرد قراءة عابرة لاعلانات

تعرض عليهم عروض مستر دى ليسبس السخية ـ لقد أمر سعيد باشا بالصاق هذه الاعلانات على حوائطهم المبنية من الطين . وهل يتصور أحد أن جماهير الفلاحين تتزاحم حول اعلان الصق على جدران من الطين ثم يسرعون للحاق بخدمة المنار الفرنسي ـ لقد علمنا من مصدر موثوق به ان هؤلاء التعساء كانوا يذهبون سيرا على الأقدام الى بور سعيد وقد ربط بعضهم الى بعض كالجمال أو مثل قطعان العبيد فى افريقية والتى يسوقها تجار الرقيق من الأقاليم الداخلية الى الساحل حيث تكون السفن فى انتظارهم لنقل هذه السلع الآدمية » .

ولم يقنع ديلسبس بهذه السخرة المقنعة بل طالب سعيد بزيادة عدد العمال المسخرين لحفر القناة ، وكانت هناك عدة عوامل دفعت سعيد الى تلبية طلبه :

أولا ـ أن دى ليسبس لجأ الى الحكومة الفرنسية ـ وخاصة الامبراطورة أوجينى ـ لتمارس على سعيد ضغطا فى هذا الشأن .

ثانيا ـ وكان سعيد يعانى من أزمة مالية وكان بصدد عقد قرض خارجى مع احدى المؤسسات المالية فى فرنسا فاستغلت الحكومة الفرنسية حاجة سعيد الملحة الى المال لتضغط عليه لزيادة عدد عمال السخرة .

ثالثا ـ الى جانب هذا فقد كان سعيد يخشى قيام حملة أسهم الشركة مطالبين بتعويضات عن الأضرار التى تصيب أموالهم اذا فشل المشروع أو تأخرت عمليات الحفر بسبب عدم وفائه بالتزاماته فى لائحة العمال .

رابعا ـ على أننا يجب الا ننسى أن سعيد نفسه كان حائزا لعدد ضخم من الأسهم يصل الى ٤٤ ٪ من عدد الأسهم جميعا فلم يسعه كمساهم كبير أن يرى المشروع ينهار ويصاب بالفشل بسبب عدم كفاية الايدى العاملة المصرية .

وهكذا بدأ سعيد فى منتصف ١٨٦١ مأساة فريدة فى تاريخ الشعب المصرى .

فالى جانب جر المصريين بالسخرة مربوطين بالحبال فقد كانوا يصلون منهوكى القوى ويتعرضون فى أماكن الحفر للمرض والموت بسبب ندرة مياه الشرب وتفشى الأوبئة وخصوصا الكوليرا .

وكان العمال فى بور سعيد يعيشون على المياه المستخرجة من الكثافات الثلاثة التى أتت بها الشركة ، كما كانوا يعيشون على ما تحمله سفن أحد أصحاب السفن فى بحيرة المنزلة الذى وقعت معه الشركة اتفاقا لجلب المياه

ولكن كثيرا ما كانت تتعطل هذه الكثافات ويتأخر ورود الميـــاه من بحيرة المنزلة ولهذا كان العمال يتعرضون لأخطار شديدة نتيجة للعطش . ويصف احد الفرنسيين الذين كانوا يعملون هناك هذا الموقف فى مذكراته بقوله :

« بور سعيد فى ١٥ ديسمبر ١٨٦١ ــ لقد خرجنـــا من ازمـــة خطيرة مروعة فقد كسر احد المكثفات ولم تكف مقادير الماء التى ينتجها المكثفان الآخران لمواجهة استهلاك المدينة اليومى فقد زاد عدد السكان زيادة كبيرة ــ ولم نستطع الاعتماد على الماء العذب الذى تجلبه من المطريس سفن الريس محمد الجيار الذى عقد معه اتفاق لنقل الحاجات عبر بحيرة المنزلة وخاصة لنقل ماء الشرب الى بور سعيد وراس العش .

ومما زاد الموقف حرجا هبوب عاصفة شديدة دامت ســـتين ساعة متتالية ولم يصل الينا أى قارب او سفينة طوال المدة التى استمرت خلالها العاصفة ــ ولم يكن هناك بد من ان نطبق نظام توزيع الماء على الســـكان بالبطاقات وكان نصيب الفرد لا يزيد على لتر من المـــاء لكافة استعمالاته ــ **ولما وصل اليوم الثالث ولم يظهر أى قارب أو سفينة فى طريقها الينا تجمهر العمال ووقفوا عند مرسى السفن المنتظر وصولها من المطرية ــ ولم تكد هذه القوارب تقف تجاه مراسيها حتى اندفع العمال المتجمهرون وكان عددهم يتراوح بين مائتين وثلاثمائة عامل ودفعوا جانبا وبكل عنف رجال هذه القوارب وفتحوا براميل الماء واغتصبوا شحنة المياه .. لم تبق جرعة** من الماء فى هذه القوارب وقد غادر العمال المكان ــ ان الموقف خطير » .

واذا كان هـــذا هو الموقف فى بور سعيد فان الموقف كان مروعا بشـــعا فى ساحات الحفر القائمة فى أعماق الصحراء فى برزخ السويس حين ابتعدت عمليات الحفر عن منطقة بور سعيد وانتقلت جنوبا .

وكان العمال المصريون يعملون تحت وطأة سياط اللاحظين وسجونهم ، ينامون فى العراء ويعانون من العطش وسوء الغذاء ــ وفى خطاب لدليسبس الى مندوب المقاول العام للشركة فى منطقة بئر ابو بلح بالقرب من بحـــيرة التمساح بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٦٢ يقول : « أبلغنى الوالى أن رجال الوجـــه القبلى يشكون من انه وزع عليهم منذ اليوم الأول لوصولهم ساحات الحفر خبزا جافا قد تسرب اليه العفن وأن ماء الشرب كان قليلا » .

وفى هذه الظروف لم يكن غريبا أن تنتشر كافة الأوبئة والأمراض بين العمال لتفتك بهم وكانت أكثر الأمراض انتشـــارا بين العمال المصريين فى ســـاحات الحـــفر النزلات الشـــعبية والأمراض الصــــدرية والرمـــدية

والدوسنتاريا وأمراض الكبد . وكان العمال النوبيون أسوا العمال حظا اذ كانت الأمراض تجد فى أجسامهم مرتعا سهلا وذلك للعناء الشديد الذى كانوا يلاقونه فى سفرهم الطويل من بلادهم البعيدة وكان أطباء الشركة ورجالها يجدون غالبية أولئك العمال جثثا هامدة فكان الموت يطويهم بعد مرضهم بثمان وأربعين ساعة .

ومن الخطأ الاعتقاد أن المصريين كانوا يساقون سخرة على النحو السالف الذكر دون مقاومة من جانبهم لهذه المعاملة الصارخة . فقد كانوا يقاومون هذا الظلم بكافة الأساليب . ويزخر تاريخ حفر قناة السويس بثورات العمال على المستعمرين الفرنسيين . وكان بدء هذه الثورات عندما ارسل سعيد خمسة آلاف جندى من جنود الجيش المصرى للحفر فى برزخ السويس . فبعد وصولهم بقليل ـ أوائل ١٨٦٢ ــ أعلنوا رفضهم ــ علانية ــ العمل فى حفر القناة وغادروا ساحات الحفر فى طريق عودتهم الى بلادهم . وفى هذه الأثناء وقع اصطدام بينهم وبين رؤساء ساحات الحفر من مهندسى الشركة ومستخدميها الفرنسيين .

وتوالت ثورات العمال فى برزخ السويس فازداد عصيانهم فى ساحات الحفر وتعددت حوادث هربهم ــ بعد ثورة الجيش ــ من منطقة القناة كلية واتخذت حركة الهرب شكلا جماعيا ــ نذكر منها على سبيل المثال أنه هرب ٦٢ عاملا فى ليلة واحدة وفى الليلة التالية هرب ١٩٩ رجلا من الذين سيقوا من مديرية المنيا . كما هرب عمال مديريات : المنوفية ــ الغربية ــ كفر الشيخ . والعمال الذين جىء بهم من طلخا وأسوان . وما لبث أن أظهر عمال الوجه القبلى تحديا سافرا للشركة أثناء هربهم اذ كانوا يطلقون الأعيرة النارية فى الهواء تحريضا لزملائهم على الهرب معهم .

واضطر سعيد ، ازاء ثورات العمال ، أن يتخذ تدابير حازمة للغاية فجمع مشايخ البلاد من الوجه القبلى من كل مديرية وجعل كل شيخ منهم مسئولا عن العمال الذين يفدون من ناحيته كما وضع سعيد ضباط البوليس فى خدمة الشركة منذ يناير ١٨٦٢ ــ كما توج هذه الاجراءات الصارخة بتعيين اسماعيل حمدى كى يسافر الى مناطق الحفر ويتولى مهمة حفظ النظام فى ساحات الحفر . وكان أول ما فعله بعد أن رحبت به الشركة الفرنسية ترحيبا بالغا ــ أن قبض على زعماء العمال الثائرين والقى بهم فى غياهب السجن ثم شرع فى اتخاذ كافة الاجراءات الاجرامية نحو العمال حتى خمدت حركتهم .

واهمية ثورات العمال أنها تثبت أمرين : أولا ــ ان ثورة المصريين على شركة قناة السويس قد بدأت بالفعل منذ حفر القناة . وثانيا ــ أنه يبدو

انه كانت هناك حركة عصيان منظمة بين عمال الحفر من المصريين ـ لهـا قيادتها وهى التى ضربها اسماعيل حمدى .

ورغم كل هذه المقاومة من جانب الشعب المصرى فسيظل الفلاح المصرى صاحب الفضل فى حفر قناة السويس التى بدات شركتها فى الحصول على ارباحها لتذهب الى جيوب الأوروبيين .

خرق انجلترا لحيـاد القناة

ان حياد قناة السويس قد كفل فى المادة (١٤) من عقد الامتياز الثانى (١٨٥٦) فلقد نص على حيـاد القناة وموانئها وحرية الملاحة واباحتهـا للسفن التجارية ايا كانت جنسيتها . كما قررت المـادة (١٥) أنه ليس لشركة القناة أن تميز افرادا أو سفنا أو شركات ملاحية .

فهل احترمت انجلترا حياد القناة الدولية ؟ ان انجلترا سرعان ما اعتدت على هذا الحياد فجعلت من منطقة القناة ميدانا لعدوانها العسكرى ضد مصر عام ١٨٨٢ واحتلت موانى بور سعيد والاسماعيلية والسويس .

غير أن الاحتلال البريطانى اثار مخاوف الدول الأمر الذى جعل الحكومة البريطانية تبلغها فى برقية بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣ بأنها ترى ضرورة مبـدأ حرية مرور السفن فى كل وقت فضلا عن عدم جواز القيام بأعمال عدائيـة داخل القناة أو بجوارها او **اختزان المهمات والذخائر الحربية على شواطئها أو انشاء المستحكمات والحصون على جانبى القناة .**

وبمقتضى تصريح ١٧ مارس ١٨٨٥ تقرر انشاء لجنة تضع نظاما لحرية المرور وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة الآستانة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ ونصت هذه المعاهدة الدولية على حياد القناة ـ كما قررت أن تركيا ومصر وحدهما هما اللتان يجوز لهما اتخاذ وسائل دفاعية ـ كما أن حق مصر فى الدفاع عن القناة قرره الاتفاق المعقود بين اسماعيل باشا والشركة فى ٣٠ ينـاير ١٨٦٦ وهو الاتفاق الذى صادق عليه سلطان تركيا .

غير أن انجلترا كان لها تحفظ ينم عن أهدافها بالنسبة الى المستقبل مما يؤكد نواياها العدوانيـة نحو مصر والقنـــاة ـ وينص التحفظ على : « يعتقد مندوبو بريطانيا وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة (١٨٨٨) كنظام نهائى يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبهم تقديم تحفظ عام بشأن تطبيق هذه النصوص فيما اذا تعارضت مع الحالة **الحاضرة المؤقتة والاستثنائية** القائمة فى مصر أو كان من شأنها عرقلة حرية

العمل للحكومة البريطانية أثناء احتلال مصر بقوات صاحبه الجلالة البريطانية » .

الا أن بريطانيا عادت فوافقت على المعاهدة دون أى تحفظ بعد اتمام الاتفاق الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ ومعنى هذا أنها قبلت مبادىء معاهدة الآستانة .

مرة أخرى هل احترمت انجلترا حياد القناة ؟ لما نشبت الحرب العالمية الأولى ارتكبت انجلترا أول خرق للوثيقة الدولية اذ أقامت قوات فى منطقة القناة وفرضت الحصار البحرى من هذا الطريق المائى .

وفى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ وقعت معاهدة لوزان وبمقتضاها تنازلت تركيا عن حقوقها ودعاويها فى مصر والسودان ـ وأهم من ذلك ما نصت عليه المادة (٩٩) من استمرار تطبيق معاهدة الآستانة ومعنى هذا أن عبء الدفاع عن القناة سار من اختصاص مصر وحدها ولا يجوز أن تشاركها فيه دولة أخرى بعد أن فقدت تركيا وهى الطرف الآخر ما كان لها من حق بهذا الصدد .

غير أنه من الملاحظ فى المفاوضات الكثيرة التى دارت بين انجلترا ومصر اصرار من انجلترا على الاحتفاظ بقوات عسكرية فى منطقة القناة ولهذا تضمنت معاهدة ١٩٣٦ النص الآتى (المادة ٨) :

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال .

ويلاحظ الدكتور راشد البراوى على هذه المادة الأمور التالية :

أولا ـ أن ابقاء قوات بريطانية فى منطقة القنال هدم لحياد هذا الطريق المائى كما أنه يكفل لانجلترا مزايا اقليمية خاصة مما يتعارض مع المادتين ٣ ، ١٢ من اتفاقية الآستانة بصفة خاصة كما أنه ليس لمصر نفسها أن تمنح حقا كهذا .

ثانيا ــ ان النص على أن القوات البريطانية تتعاون مع القوات المصرية مخالفا للمادة ١٠ من اتفاقية الآستانة والتى جعلت من حق مصر وتركيا ثم انفردت به مصر بعد زوال السيادة العثمانية .

ثالثا ــ تنص المادة (١٠) من اتفاقية الآستانة على أنه يتعين على تركيا ومصر حين تتخذان تدابير دفاعية ابلاغ الدول الموقعة والابلاغ معناه الحصول على موافقتها . والمادة الثانية من معاهدة ١٩٣٦ عقدها الطرفان دون ابلاغ التعديل بشأن منطقة القنال الى الدول اى استشارتها .

رابعا ــ ان اتفاقية سنة ١٨٨٨ وثيقة دولية بين عدة أطراف بينما معاهدة سنة ١٩٣٦ عقدت بين طرفين فقط واذن لا يمكن للاخيرة وهى اتفاق ثنائى أن تجب المعاهدة الدولية المتعددة الأطراف المعقودة فى سنة ١٨٨٨ .

خامسا ــ وأهم من هذا أن مصر حين وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقبلت النص الخاص بقناة السويس انما فعلت ذلك مجبرة حيث كانت القوات البريطانية تحتل أراضيها .

حتمية تأميم القناة

وهكذا كانت قناة السويس أكبر عملية استعمارية فى التاريخ . فقد كانت شركة قناة السويس (السابقة) مفتاح الاحتلال . وكانت تحتمى وراء الامتيازات الأجنبية ووراء المستعمر ، فأخلت بالتزاماتها الرئيسية ، وتخلت عن الوفاء بالتزاماتها بتحويل بحيرة التمساح الى ميناء داخلى صالح لاستعمال أكبر السفن حمولة كما يقضى بذلك صك التزامها . كما أهملت تلك الشركة مسئوليتها فى اعداد ميناء بور سعيد وتطويره ليصبح ميناء عالميا يساير احتياجات التجارة العابرة .

وكانت شركة قناة السويس عملية استغلالية فى الصميم ممثلة للاحتكار الاستغلالى فى أسوأ صوره . ويكفى أن نعلم أن مصر قد اسهمت بأكثر من ٩٧٪ من نفقات انشاء القناة . هذا فضلا عن آلاف الأرواح التى طمرتها الرمال . ومقابل هذا كله لم يكن نصيب مصر من الأرباح يتجاوز ١٥٪ ، ثم فقدت هذا النصيب بعد أن باعت أسهمها بثمن تافه ، ولما يمض على حفر القناة عشرة اعوام . ورضيت بعد ذلك بما تتصدق به عليها شركة القناة . أما الأرباح الضخمة التى كانت تجنيها الشركة ، فكانت تتدفق الى الخارج بينما هى فى واقع الأمر من حق المواطنين الذين ضحى أجدادهم فى حفر القناة . ولقد كان لهذا الاستنزاف لمصدر من مصادر صادراتنا غير

المنظورة أثر مباشر على ميزان مدفوعاتنا خلال ثمانين سنة لم تحصل مصر أثناءها الا على الفتات . فقد بلغ دخل الشركة عام ١٩٥٥ على سبيل المثال مبلغ ٣٥ الف مليون فرنك ، لم تحصل مصر منه الا على الف مليون فقط . ولا شك أن دخل الشركة خلال سنوات عديدة كان يقرب من هذا أو يزيد . وعلى الرغم من كل هذه المكاسب لم تجر الشركة اية تجديدات أو اصلاحات لتحسين الملاحة فى القناة ، بل الأدهى من ذلك أنها لم تنفق المبالغ التى كانت محتجزة كاحتياطى للاصلاحات ومشروعات التحسين ، وآثرت أن تنفق بسخاء على مرتبات وخدمات كبار موظفيها الأجانب — والى جانب ذلك كانت الشركة — وخصوصا عندما بدأت مرحلة الكفاح المسلح فى القناة ضد القوات البريطانية المرابطة هناك وكرا للجاسوسية الاستعمارية ليس فقط على الحركة المصرية المسلحة فى منطقة القناة بل كذلك على الحركة الوطنية بصفة عامة ، فكانت لها أجهزتها الخاصة فى المخابرات التى تمد مخابرات الدول الاستعمارية بأدق المعلومات الخاصة بشئون مصر والحكومة المصرية .

ومن ذلك كله يتضح أن تأميم القناة فى يوليو ١٩٥٦ كان حتمية اقتصادية وسياسية فرضها واقع الثورة المصرية الساعية نحو تحقيق أهدافها الستة المشهورة . ومع أن التأميم جاء من حيث التوقيت الزمنى ردا على موقف الدول الغربية من تمويه مشروع السد العالى ، وعلى الرغم من أنه كان يبدو حلا لمشكلة التمويل ، الا أنه كان فى حقيقة الأمر ضرورة يحتمها التحرر الاقتصادى وتصفية الاحتكار الأجنبى فى مصر ، حتى يخلص للبلاد استقلالها الاقتصادى كما خلص لها استقلالها السياسى وهذه أهداف اقترنت بالثورة منذ قيامها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

تأميم

قناة السويس

تاميم قنـاة السويس

قرأنا تاريخ انشاء القناة وما اصاب مصر بسببه من نكبات فى أرواح مئات الآلاف من الفلاحين الذين استشهدوا فوق رمال الصحراء لاشباع جشع الرأسمالية العالمية الاستعمارية والكارثة المالية التى حاقت بالبلاد وتكبيل مصر بدين يزتد على مائة مليـون جنيه كان معظمها أموالا دفعت لشركة القناة وكذلك عمليات نصب واحتيال قامت بها الرأسمالية البريطانية والفرنسية انتهت الى فرض الوصاية المالية على البلاد ومكنت بريطانيـا من الحصول على اسهم مصر من الخديوى اسماعيل بلا ثمن تقريبا .

وبعد ان وضعت بريطانيا يدها على أسهم مصر فى شركة قناة السويس بدأت تعد العدة للاستيلاء على مصر ذاتها للسيطرة على قناة السويس وتم لها ذلك فى عام ١٨٨٢ على ما هو معروف .

ولكى ندرك ماهية وخطورة قناة السويس نقول اذا انقطع اتصـال البحر الاحمر بالبحر الابيض المتوسط عبر قناة السويس يصبح البحـر الابيض المتوسط رغم كبر حجمه مجرد بحيرة وينقطع اتصال اوربا والعالم الغربى بأسيا وشرق افريقيا وجزر المحيطين الهندى والهادى وينقطع عن اوربا تدفق السلع التموينية وماتحتاج اليه صناعتها من خامات وعلىسبيل المثال نقول ان ٣٠٪ من تموين اوربا بالمواد الغـذائية والشحوم والزيوت و٧٥٪ من التيل والكتان و ٩٠٪ من المطاط و٤٠٪ من الاصواف واكثر من ٥٠٪ من مختلف المعادن يمر عبر القناة هذا عدا البترول الذى يحتل اكبر نصيب فى حمولة السفن العابرة للقناة والذى يعتبر فى الوقت الحالى اخطر المنتجات واسسها للصناعة الاوربية والاقتصاد الاوربى .

ولما تم لبريطانيا احتلال مصر والسيطرة على قناة السويس حرصت على تمكين وجودها وسلطانها وفى سبيل ذلك كانت بريطانيا على استعداد لمحاربة اية دولة تهدد هذا الوجود او السلطان .. وعلى مـدى الاربعـة والسبعين عاما التى قام فيها الاحتلال البريطانى لم يساور بريطانيا الفزع الا فى ثلاث حالات الاولى حين تحالفت فرنسا وروسيا عام ١٨٩٣ . فوقف جوزيف تشمبرلين يعلن فى مجلس العموم أن من شأن هـذا التحالف تهديد مركز بريطانيا فى البحر المتوسط وتهديد الوجود البريطانى فى قناة السويس

ومن اجل تحاشى هذا الخطر ورغم شدة التنافس الاستعمارى القائم بين الدولتين فقد حرصت بريطانيا على التفرقة بين روسيا وفرنسا وعقدت مع الاخيرة الاتفاق الودى فى مطلع القرن العشرين ، وذلك بغية اطلاق يد كل من الدولتين فى مناطق نفوذ تم الاتفاق عليها ، وبذلك تلاشى الخطر على قناة السويس وانفردت بريطانيا بمصر وبقناة السويس .

وفزعت بريطانيا مرة ثانية حينما بدأ نفوذ ايطاليا يتصاعد فى عهد موسولينى وادركت السياسة البريطانية ما يمكن ان تتعرض له قناة السويس من تهديد وبدأ الصراع بين الدولتين وكان الوجود البريطانى فى قناة السويس اخشى ما تخشاه ايطاليا على مستقبل الامبراطورية التى عملت على اقامتها فى شرق افريقيا ، وبالفعل فقدت ايطاليا هذه الامبراطورية بحكم سيطرة بريطانيا على قناة السويس .

فقناة السويس لم تكن فى يد بريطانيا لمجرد الاطمئنان على طرق مواصلاتها مع مستعمراتها او لتأمين مرور بواخرها وتجارتها .. بل كانت سلاحا فعالا له أكبر الشأن وأعظم الخطر فى السياسة العالمية بأسرها **وكانت قناة السويس وستظل دائما رأس مال له شأنه وخطره فى كل تقييم للسياسة الدولية ولا يمكن اغفال شأن الدولة التى تسيطر عليها فى كل قرار يتخذ بشأن هذه السياسة .**

فالسيطرة على قناة السويس كانت من اهم العناصر التى يقام لها وزن عندما كانت بريطانيا تتحدث فى المحافل والمؤتمرات الدولية .

فلهذه القناة قوة معنوية استغلتها بريطانيا لصالحها الى ابعد الحدود فبها اطمأن عملاؤها واعوانها على قدرة بريطانيا على العمل السريع اذا دعت الضرورة .. كما ان شعور خصوم بريطانيا بقدرتها على اتصال قواتها وامدادتها بسرعة الى أى مكان تريده كان يضعف من قدرة هؤلاء الخصوم على مقاومتها .. وان الخوف من بريطانيا كان أقوى أسلحتها ، فبه أثبتت وجودها فى الشرق وبه نشرت تجارتها وخطوط مواصلاتها .. وكان سند هذه القدرة ومصدر هذا الخوف هو الوجود البريطانى فى قناة السويس .

كما أصاب الفزع بريطانيا مرة ثالثة حينما وضحت معالم ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبرزت زعامة جمال عبد الناصر واتضحت المبادىء التى يمثلها والاهداف التى يعمل على بلوغها والتى رسم خطوطها الرئيسية فى مؤلفه «فلسفة الثورة» ومضى فى تحقيقها ، ففى خلال الفترة بين عامى ٥٢ و ١٩٥٦ استطاع جمال عبد الناصر ان يسوى علاقة مصر بالسودان الشقيق ، وأن يكره بريطانيا على توقيع اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤ ، وتم

فعلا جلاء آخر جندى بريطانى عن مصر فى يونيو عام ١٩٥٦ ، كما تمكن جمال عبد الناصر فى خلال هذه الفترة القصيرة من احباط المخططات الاستعمارية فى الشرق العربى ، ووحد كلمة الشعوب العربية لمواجهة الاستعمار وخطر اسرائيل ونتيجة لتوحيد هذه الكلمة ، قام شعب الاردن بطرد الجنرال الانجليزى جلوب قائد جيش الاردن واحد المشتركين فى نكبة فلسطين ، واستطاع أن يجعل حلف بغداد يولد ميتا ، ولم يكتف جمال عبد الناصر بمناوأة وعرقلة المخطط الاستعمارى فى الشرق بل انه مضى فى مساندة حركات التحرر والاستقلال ، وفى الدعوة الى الحياد الايجابى وعدم الانحياز الىاى من التكتلات الدولية المتصارعة وقد نجحت دعوته هذه الى حد كبير فتكونت جبهة عريضة من الدول التى آمنت بنظريته فى هذا الشأن وعملت على تحقيق مبدئه الحياد الايجابى وعدم الانحياز .

على أن خوض جمال عبد الناصر معترك السياسة الدولية على الصورة أو بالمبادىء التى قدمناها ، لم يصرفه قيد انملة عن العمل على بناء بلاده ووضع المخططات الكفيلة برفاهيتها ، فالى جانب الكثير من المشروعات الصناعية اتجه الى مشروع السد العالى وركز جهوده على تنفيذ هذا المشروع الذى يعتبر اكبر مشروع من نوعه فى العالم ، كمايعتبر النجاح فى تنفيذه اكبر ثورة اقتصادية فى تاريخ مصر ، ومن اجل تنفيذ مشروع السد العالى ، طلبت مصر من البنك الدولى تمويل المشروع ، فقامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بعرض مساهمتها فى تمويله .. ولكن على الرغم مما ثبت من نجاح مشروع السد العالى من الناحيةالفنية وعلى الرغم من وضوح الفوائد الاقتصادية الكبرى التى يمكن ان تجنيها البلاد نتيجة لتنفيذه والتى سيترتب عليها رفع مستوى المعيشة فيها ، وما ثبت من قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها .. على الرغم من ذلك كله ، فقد تبين أن هدف الدولتين من عرضهما ، كان استخدام هذا العرض ليكون بمثابة اداة للضغط السياسى على مصر وهدم الأسس التى تقوم عليها السياسة التحررية التى يحمل لواءها جمال عبد الناصر .. لذلك ، فقد حدث ، وبلا مقدمات ان بادر جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكى باستدعاء السفير المصرى فى واشنطن يوم ١٩ يوليو عام ١٩٥٦ وأبلغه قرار الحكومة الامريكية بسحب عرضها لتمويل مشروع السد العالى ، وقد جاء هذا التبليغ فى صورة غير كريمة ، اذ كان مبنيا على ما زعمه الوزير الامريكى من عدم قدرة مصر على الوفاء بما يترتب على تنفيذ المشروع من الالتزامات ، وهذا الزعم كان مخالفا — تماما — للتقارير التى كانت تحت يد دالاس وكلها تثبت عكس ما زعمه .

وكانت الدولتان الاستعماريتان تأملان فى ان نتيجة هذا القرار اعنى قرار سحب تمويل مشروع السد العالى هى خضوع جمال عبد الناصر ، وقبوله لشروطهما لقاء قيامهما بتمويل المشروع ، والواقع انه لم يكن أمام جمال عبد الناصر بعد هذا القرار الا واحد من سبيلين ، فاما الخضوع الذى يقضى على المبادىء والقيم التى نادى بها وبذلك يستريح الغرب وتزول المخاوف من الاخطار التى بدأ يتعرض لها الاستعمار نتيجة لهذه المبادىء ولتلك الدعوة التى يبثها عبد الناصر .. واما قبول التحدى قبولا تتوافر له الجراة السافرة التى يمكن ان تجعل الرد على هذا التحدى عملا ماديا يواجه به الاستعمار ، لا الدولتان فحسب .. عمل مادى يكون له أثره فى تحريك والهاب الشعور القومى داخليا ، واثره فى حشد الامة العربية بأسرها وراءه ، ومساندتها له ، ويكون له أثره الفعال فى رفع الروح المعنوية للشعوب المناضلة ضد الاستعمار فى كل انحاء العالم ... عمل مادى يتسنى له كسر شوكة الاستعمار ، وبه يقام الدليل واضحا على انه يمكن لاى شعب مناضل مكافح ان يواجه الاستعمار بالغة ما بلغت قوته وهو الامر الذى له ابعد واخطر الاثر فى ميدان الكفاح ضد الاستعمار .. عمل ، لو كتب له النجاح ، لرفع مصر ، ولرفع جمال عبد الناصر الى قمة المجد ، فى المعركة ضد الاستعمار .. عمل يقدم عليه جمال عبد الناصر ، مطمئنا الى نجاحه مقدرا لجميع نتائجه واحتمالاته .. عمل تتضح به أهم صفة من صفات الزعامة ، هى القدرة على التمييز بين الصعب والمستحيل .. فترى ماذا كان قرار جمال عبد الناصر ، تجاه قرار سحب تمويل السد العالى .. ؟؟!!

كن مع الله ، ولا تخف

وفى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس ، وهو نبأ يحمل للعالم بأسره رد الرئيس جمال عبد الناصر على هذا التحدى .

وهنا يمر بخاطر أى دارس للتاريخ النبوءة التى سجلها المؤرخ الايطالى سار ماركو من عشرات السنين ، اذ كتب يقول :

« اذا كانت الظروف قد قضت بحرمان اسماعيل من الانتفاع بمزايا قناة السويس ، الذى من اجله تحملت مصر اعظم التضحيات ثم فقدت كل حق لها فيه ، حتى حقها فى الرقابة عليه ، فما من شك ان مصر سوف تثأر

لنفسها ان عاجلا أو آجلا ، ولسوف يتسنى لهـا يوما ان تحصـل على ما تستحقه من مكاسبه ، ولسوف تستمد سندها للحصول على حقها من تلك التضحيات التى بذلتها فى سبيل تنفيذ مشروع قناة السويس ..وذلك هو حكم التاريخ .. »

حقا ـ لقد كان صدى تلك النبوءة يتردد فى مسامع التاريخ ، مجرد عبارة مكتوبة ، مجرد امل ، حتى جاء اليوم الذى اعلن فيه قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس ، وكان هـذا اخطر قرار يسمعه مواطن ، بل كان أعظم قرار صدر بعد الجلاء ، انه القرار الذى أثلج صدر كل مواطن لأن مصر استردت به ملكا منتهبا ، وحقا مضيعا ..

***

والآن وقد انقضت عشر سنوات على تأميم قناة السويس ، هذا الحدث الفذ فى التاريخ ، فانه يحق للعرب ان يقفوا على احداث وحقائق هذه المرحلة من مراحل الكفاح والجهاد .

***

قبل ان نتعرض لما اسفر عنه قرار تأميم قناة السويس ، من الناحيتين السياسية والعسكرية ، لا بد أن نبين فى ايجاز أولا كيف كانت هذه الشركة تدير مرفق قناة السويس ، ثانيا ـ أحقية مصر فى تأميم الشركة ، ثالثا كيف ادارت مصر هذا المرفق ، بعد التأميم .

ادارة الشركة

لمرفق قنـاة السويس

كلنا يعرف كيف تم تكوين شركة قناة السويس وكيف تم حفر القناة وما جرته الشركة والقناة من نكبات على البلاد فى الماضى ، بقى أن نعرف كيف كانت هذه الشركة تدير مرفق القناة .

نتبين من وثائق الشركة أنها كانت تمعن فى التحايل على القوانين لتعطيل تنفيذها وابطال آثرها سيما القوانين الخاصة بالرقابة على النقد ـ وقانون عقد العمل الفردى ـ وقوانين الضرائب .. الخ .

كمـا كانت حريصـة على بث روح الكراهيـة والنفور واثارة التفرقة العنصرية بين مختلف العـاملين فيها وعلى عدم تعيين المصريين وتفضـل الاجانب والمتمصرين وعلى ابعاد المصريين عن الوظائف الحساسة والتىيمكن عن طريقها التعرف على اسرار الشركة واساليب عملها .

ونحن اذا نظرنا مدى التزام هذه الشركة لاحكام اتفاقية القسطنطينية نجد أنها كانت دائما على استعداد لخرق التزاماتها تحقيقا لصالح الدول الاستعمارية كلما دعا الامر الى ذلك . وفى العديد من الوثائق ثبت تواطؤها مع القواد العسكريين بما ينافى هذه الالتزامات .

وبالاضافة الى ذلك كانت الشركة تقوم بابلاغ سفارتى فرنسا وانجلترا بحركة المرور وبشحنات السفن المارة بالقناة ولهذا الامر اثره البالغ فى تكييف الوضع السياسى والاستراتيجى والاقتصادى فى مختلف الدول التى تمر بواخرها وبضائعها بالقناة . لان فى تحليل هذه الحركة ما يتيح الوقوف على الاوضاع داخل هذه الدول ومن النواحى السياسية والعسكرية والاقتصادية .. وعن هذا الطريق كانت الدولتان الاستعماريتان تتابعان حركة شحن الاسلحة والمواد استراتيجية وعن هذا الطريق كان بوسعهما ان تتابعا ما لدى مختلف الدول من احتياطى المواد الخام .

واخيرا فقد حرصت الشركة على شراء ذمم الكثيرين من المسئولين فى العهود السابقة على الثورة وجندت كافة ما لديها من وسائل واستعانت بكل من ارتضى ان يكون اداة فى يدها لمحاربة الوطنيين المخلصين الذين وقفوا فى وجهها .

وقد كانت الشركة تعد عدتها للمستقبل فاستهدفت اقامة الصعاب امام مصر اذا ما ارادت ادارة القناة ، حتى عند انتهاء الامتياز سنة ١٩٦٩ ، ومن اجل ذلك اعدت الكثير من الدراسات التى تثبت وفقا لوجهة نظرها استحالة اعداد الخبرة المصرية اللازمة لأعمال الارشاد البحرى ولكافة الأعمال الهندسية وقد أدرك السيد الرئيس بثاقب رأيه وبعد نظره ما استهدفته الشركة فى هذا الشأن ، وأصدر فى ٩ نوفمبر ١٩٥٤ قرارا بانشاء هيئة تتولى اعداد مختلف الدراسات الخاصة بالمرفق من النواحى القانونية والسياسية والمالية والفنية .

وفى ذات الوقت كانت تجرى فيه هذه الدراسات اتمت الاجهزة التابعة لرئاسة الجمهورية دراسة مختلف مزاعم الشركة المؤممة وتناولتها بالتحليل والتنفيذ واعدت الحلول لمواجهة كافة الاحتمالات التى يمكن أن تقع وكانت النتيجة العملية لهذه الدراسات تبسيط الصورة المعقدة التى كانت الشركة المؤممة تحرص على تثبيتها فى الاذهان والاقتناع بأن العنصرين الاساسيين لمرفق قناة السويس هما توفير الفنيين المدربين لتأمين حركة الملاحة والمرور عبر القناة وصيانة القناة ذاتها من الوجهة الهندسية ، ومتى

اطمأنت مصر لتوافر العدد الكافى لتحمل هذه المسئولية أمكنها ادارة مرفق قناة السويس فى أى وقت تشاء .

حق مصر فى تأميم شركة القناة

لا نريد أن نثير فى هذا المقام آراء رجال القانون الدولى العام والخاص فى شأن حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس فهناك اجماع على ان شركة قناة السويس كانت شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية لا فرق فى ذلك بينها وبين اية شركة مصرية اخرى ، ولقد كانت الشركة ومن ورائها الدول الاستعمارية التى تساندها على يقين من هذا الراى وبيان ذلك ان الشركة رأت فى عام ١٩٤٩ — أن تستشير الأستاذ جلبرت جيدل فى هذا فأجابها فى هذا الشأن بفتوى مكتوبة محفوظة ضمن وثائق الشركة بأن الامتياز الممنوح للشركة يتناول جانبا تنظيميا للدولة مانحة الامتياز ولها أن تتخذ فى شأنه ومن جانبها ما تشاء من اجراءات وان هذا الجانب التنظيمى يشمل كل اجراء يكفل حسن سير المرفق ويشمل كل اجراء تتخذه قبل موعد انتهاء الامتياز لضمان قيام المصريين بادارته بكفاءة والاطمئنان الى قيام المتخصصين العاملين حاليا بالشركة بالاستمرار فى أداء أعمالهم للادارة المصرية وفى حالة رفضهم فمن حق الدولة تعيين كافة ما ترى من الفنيين والعاملين الذين تقضى الضرورة بوجودهم فى مراكز أعمالهم عند انتهاء مدة الامتياز وضرب على ذلك مثلا بوظائف المرشدين ووظائف المشرفين على حركة الملاحة والوظائف الهندسية الخاصة بالانشاءات والصيانة فى مختلف فروع المرفق .

كما أفتى بأن الشركة شركة مساهمة مصرية ، ومن حق مصر اخضاعها لكل تشريع تصدره وقرر صراحة أن كل محاولة من الشركة بعدم الخضوع التشريع المصرى هو حط من شأن القيم القانونية ولا تستجيب مع واقع الحال وهذه الفتوى كانت من بين وثائق الشركة التى اطلعنا عليها بعد تأميمها . . ولم يكن بمستغرب اذن أن تتهرب الشركة ومن ورائها أسيادها من دول الاستعمار من طرح الجانب القانونى وقبولها حكم القانون فى هذا الشأن . . .

مصر تدير قناة السويس

ولما وقف الرئيس جمال عبد الناصر فى الاسكندرية يعلن على الشعب المصرى فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تأميم شركة قناة السويس اجتمع أول

مجلس ادارة لهيئة القناة وكانت الأجهزة الفنية والادارة المصرية برأسها المهندس محمود يونس تستلم مرفق قناة السويس استلاما فعليا وبدأت مصر لأول مرة فى تاريخها تدير قناة السويس .

ان القانون الذى صدر بتأميم قناة السويس قطع خط الرجعة على الاستعمار وعلى حملة الأسهم لأنه نص على كفالة حقوق المساهمين وتعويضهم وبذلك كان تصرف الحكومة المصرية متفقا مع العدل ومع السوابق الدولية وقد حرصت مصر فى جميع مراحل ادارتها للقناة على أن تكون ادارتها لهذا المرفق ادارة سليمة وفعالة وما كان لفرنسا وانجلترا ولا للشركة أن ترضى بهذا النجاح وأن يستمر سير الملاحة فى القناة فى نظام وهدوء وسرعة ، لذلك كان لابد من التآمر على مصر فى ذات مرفق قناة السويس وفى ادارته ولذلك فقد لجأ أعداء مصر فى هذا السبيل الى سلاحين السلاح الأول كان سلاحا سياسيا وماليا تمثل فى اصدار التعليمات الى سفن الدول المعادية لمصر بعدم أداء الرسوم للادارة المصرية عند المرور وكانوا يأملون أن تمنع مصر مرور البواخر التى تمتنع عن الدفع وبهذا تكسب الدول الاستعمارية عطف الدول الملاحية ولكن ما أظهره السيد الرئيس جمال عبد الناصر من فطنة وحكمة بسماحه بمرور كافة السفن بدون التقيد بدفع الرسوم أفسد تلك المؤامرة وأجبر الدول الاستعمارية والشركة على تركيز جهودها لمعركة أخرى كان جنودها فيها العاملين فى الشركة من الأجانب الذين كانوا يشغلون الوظائف الحساسة التى يتوقف عليها سلامة الملاحة فى القناة فأصدرت الشركة المنحلة بتأييد من الدولتين الاستعماريتين الى كافة الفنيين الأجانب أمرا بالانسحاب وترك العمل وذلك فى منتصف شهر سبتمبر سنة ١٩٥٦ وكان أمل أعداء مصر أن تعجز مصر عن ادارة القناة وتخسر مصر معركة التأميم بسبب عجز أبناء مصر عن الارتفاع بمستوى هذه المسئولية وكان هؤلاء الأعداء يأملون بذلك تكتل الرأى العام العالمى ضد جمال عبد الناصر وخضوعه فى نهاية الأمر بسبب العجز فى ادارة القناة .

ولكن ما ان سحبت الشركة عمالها حتى تبين قدرة مصر وكفاءة القائمين على العمل من أبناء مصر فقد استمر سير السفن عبر القناة وسمحت الادارة المصرية للأجانب وبصفة خاصة للمرشدين البحريين بالانسحاب وهنا تجلت وطنية أبناء مصر وتفانيهم فى حب بلادهم وادراكهم للمسئولية الكبرى التى ألقيت على عاتقهم فتفانوا وواصلوا العمل ليل نهار وكتبوا صفحة خالدة فى تاريخ مصر الحديث اذ استطاعت الادارة المصرية أن تستعيض عن الفنيين الأجانب بمصريين وبأجانب ينتمون الى الدول الصديقة وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى واليونان ويوغوسلافيا .

وهكذا كسبت الادارة المصرية معركة السفن فى قنــاة السويس وكان لعدم توقف الملاحة أثره البالغ على الرأى العام العالمى الذى اقتنع بكفاءة مصر وقدرتها على ادارة المرفق وبانتصار مصر فى هذه المعركة فقدت الدول الاستعمارية والشركة عطف الرأى العام العالمى الذى كانت تطمع تحويله الى جانبها فيما لو فشلت مصر فى ادارة القناة .

* * *

اصدر الرئيس جمــال عبد النــاصر قراره بتأميم قناة السويس وقد قوبل هذا القرار بالترحيب والارتياح والحماس ليس من العرب فى مصر وحدها بل من جميع الشعوب فى العالم العربى ومن سائر الشعوب المغلوبة على أمرها فى العالم أجمع .. وفجأة تبين الاستعمار أن جمال عبد الناصر استطاع أن يوحد كلمة العرب واستطاع ان يلهب الشعور فى ســائر الأمــة العربية وأن يبعث الايمان بالقومية العربية فى العــالم العربى كله كما تمكن من ايجاد الأمل فى امكان تحقيق الوحدة العربية ..

غير أن كتاب الغرب يقولون ان النجاح الوحيد الذى أحرزه الاستعمار فى المنطقة العربية بعــد قرار التأميم كان تلاقى الاستعمار ببعض الحــكام العرب واتفاقهم ، فالتأميم وبالتالى نمو الخوف من قوة جمال عبد الناصر قد ألف بين هؤلاء وهؤلاء وجمعهم أمام خطر يرونه محدقا بهم جميعا ، خطر حقق للاستعمار تصفية الخلافات التى كانت قائمة قبل ذلك بين بعض الأسر الملكية الحاكمة فى الشرق ، فتحالفت هذه الأسر وارتبطت بالاستعمار دفاعا عن كيانها ومصالحها الخاصة ضد الشعوب العربية التى تحكمها .

لقد كان من بين نتائج قرار التأميم أن وجد الاستعمار نفسه أمام تكتل الشعوب العربية وراء جمال عبد النــاصر وكان فى تقدير الاستعمار أو أى صدام مسلح يقع ضد مصر معناه تحول هذا التكتل من المرحلة العاطفيــة الى مرحلة العمل المسلح المشترك مع مصر وفى صفها ومعناه أيضا تهــديد كل حاكم عربى موال للاستعمار ، تهديدا مباشرا ومعناه تهديد جميع المصالح المعنوية والمادية للاستعمار فى المنطقــة العربية كلها وفى مقدمة هذه المصــالح البترول .. ولكن مع هذا التقــدير وعلى الرغم مما أدخله الاســتعمار فى حسابه من الخطر على مصالحه فقد رأى ساســة الاستعمار أنه لابد من المغامرة بها فى سبيل القضاء على جمال عبد الناصر بوصفه أول زعيم توفرت له الجرأة السافرة على تحدى الاستعمار فى موقع من أدق المواقع حساسية بالنســبة لسيطرة الاستعمار على العــالم جميعه ومن ثم فكان الســاسة الاستعماريون يرون أنه لابد من انزال العقاب بجمال عبد النــاصر لمحــو

ما تركه هذا التحــدى من أثر فى نفوس مختلف الشعوب المغلوبة على أمرها والمتطلعة الى التخلص من براثن الاستعمار ، ورأى الاستعمار أن النتيجة الحتمية لفشله فى اخضاع جمال عبد الناصر ، هى تثبيت ونشر الدعوة الى النضال والكفاح ضد الاستعمار فى كل بقعة من بقاع العالم كما اعتبر ساسة الاستعمار ان نجاح جمال عبد الناصر فى وضع يده على قناة السويس وعجز الاستعمار عن انتزاعها منه معناه القضاء على الوجود الاستعمارى فى العالم قضــاء لابد من أن تظهر فاعليته فى مختلف أنحاء العــالم ، ومن أجل ذلك فقد قررت السياســة الاستعمارية مواجهــة تأميم قنـــاة السويس بعمل عسكرى مباشر ، عمل حربى لا يقاوم وينتهى بخضوع جمال عبد النــاصر واستسلام مصر ، وفى نفس الوقت يقضى على اندفاع موجة القومية العربية الصاعدة كما يقضى على كل أمل يساور العرب لتحقيق وحدتهم ..

وقرر الاستعمار محاربة جمال عبد الناصر .. محاربة مصر ، وشرع العسكريون فى دراسة الموقف من الناحية الحربية وانتهوا الى صعوبة المبادرة بانزال جنود المظلات فى منطقة القنال ورأوا أن الأعداد لحملة الغزو يتطلب فترة زمنية حددها القواد الفرنسيون بثلاثة وثلاثين يوما ، كما حدد لهــا القواد البريطانيون مدة أطول ، وتم الاتفــاق بين ايدن ومولـيــه على الغزو العسكرى وشرعت القيادات العســكرية فى تعبئة قواتها البحرية والجوية والبرية تعبئة جزئية .

وبينما كانت هذه التعبئة جارية كانت الخطوط الرئيسـية توضع للخطة البريطانية الفرنسية المشتركة التى أزمع تنفيــذها فى دقة واحـكام الى أن يحين وقت الغزو بعد تهيئة الرأى العام العالمى لهذا الغزو والتماس الذريعة التى تستند اليها الدولتان فى تبرير عدوانهما ، وكانت الخطة الســياسية للدولتين تقضى بالتمويه على الرأى العام العالمى وذلك بنقل نزاعهما مع مصر الى المحافل الدوليــة الى جانب الاجراءات الاقتصادية والمالية التى اتخذت ضد مصر .

التأميم فى نظر ايدن

ولعل أقطع الأدلة فى هذه القضية هى تصريحات انتونى ايدن نفسه وهو زعيم حركة العدوان على مصر تصريحات سجلها كلها فى مذكراته السياسية المنشورة .

يقول ايدن : ان اعلان جمال عبد الناصر بتأمم قناة السويس فى ٢٦ يوليو خلق ازمة عالمية تمس بريطانيا وجعل مستقبل بلاده الاقتصادى والسياسى مظلما ، ويمضى ايدن فيقول انه حينما علم بقرار التأميم دعا ممثلى فرنسا والولايات المتحدة وابلغهم بأن تأميم قناة السويس يهدد الحياد الاقتصادى فى أوربا الغربية ويعرضها للتمزق وانه طلب أن تتفق الحكومات الثلاث على الاجراءات الواجب اتخاذها ازاء هذا القرار .

وفى نفس الوقت اعلن فى مجلس العموم بانه لا يمكن السماح لجمال عبد الناصر بأن يقبض على عنق بريطانيا .

ويقول ايدن : بأن هناك من ادرك خطورة نتائج قرار التأميم ومن بين هؤلاء بول هنرى سباك وزير خارجية بلجيكا الذى أعلن وجوب اتخاذ اجراءات لمواجهة هذا الخطر حتى او تخلت الولايات المتحدة عن مساندتهم صراحة .

وفى رسالة بعث بها ايدن للجنرال ايزنهاور قال فيها : اننا جميعا على اتفاق بعدم السماح لجمال عبد الناصر بالسيطرة والاشراف على القناة واذا وقفنا منه موقف الحزم فاننا سنحظى بتأييد كافة الدول البحرية والا فان نفوذ بريطانيا ونفوذ الولايات المتحدة سيتلاشى فى الشرق الأوسط بصفة نهائية .

ويشرح ايدن فى هذه الرسالة اهمية قناة السويس بالنسبة للغرب فيقول بأن استيلاء جمال عبد الناصر على قناة السويس لا يمثل خطر قطع البترول عن أوربا فحسب ولكن هناك خطرا أعظم يهدد أوربا تهديدا شديدا على المدى الطويل ، ويفسر ايدن عبارته فيقول ان قناة السويس تعتبر رأس مال عالمى فى يد الذى يسيطر عليه وهى شريان أساسى للعالم الغربى ولا يمكن لمصر بالاستيلاء عليها .

ويكشف ايدن حقيقة موقفه من قرار التأميم فيقول لايزنهاور يجب الا نسمح لأنفسنا بالانزلاق فى تيارات الجدل الفقهى من حيث حق الحكومة المصرية فى تأميم شركة هى من الناحية الفنية مصرية ولا فى بحث الشروط المالية للتعويض الذى يعرض دفعه ولا فى قدرته على أداء هذا التعويض ، ويمضى فيقول اننا يجب أن ننقل الصراع مع جمال عبد الناصر الى المجال الدولى .

ويقول أن الحكومة البريطانية اتخذت عندئذ قرارها بحماية مصالحها فى قناة السويس وفى المنطقة بأسرها باستعمال القوة المسلحة وبالمبادرة بالاستعداد الضرورى لمثل هذا الإجراء » .

ويقول ان زوال الصبغة الدولية عن قناة السويس سوف يؤدى حتما لأن نفقد تدريجا ما لنا من مصالح وأموال فى الشرق الأوسط ، ولهذا يقتضى الأمر عدم التردد فى استعمال القوة ضد جمال عبد الناصر ولو احتاج الامر أن نحارب وحدنا .

ويقول اننا سوف نلجأ الى الضغط السياسى والاقتصادى لكى نجبر جمال عبد الناصر على الخضوع وفى حالة الفشل فلا مفر من العمل الحربى ويقول انه أصدر أوامره لرؤساء أركان حرب القوات المسلحة باعداد الخطة والتوقيت المناسب لحملة يقصد منها احتلال القناة وتامين السيطرة عليها .

يقول ايدن فى مذكراته ان خطة بريطانيا فى الشرق الأوسط تستند أساسا الى ضرورة حماية المصالح البريطانية فى هذه المنطقة وفى الخليج العربى ولم يكن هناك من خطر يهدد هذه المصالح سوى النفوذ المتزايد لجمال عبد الناصر وكانت الحكومات المعنية فى العراق تدرك تماما هذا الخطر ، كنا ندرك ان ما لدى بريطانيا من احتياطى البترول يكفى لمدة ستة أسابيع وان الدول الغربية الأخرى تملك احتياطيا يقل عن هذا ، وكان التزايد الدائم بالوقود السائل المصدر الأساسى للقوى المحركة لاقتصاديات بريطانيا فأصبح هذا كله تحت رحمة جمال عبد الناصر .

ان مناطق البترول فى الشرق الأوسط كانت تنتج فى ذلك الوقت حوالى ١٤٥ مليون طن فى السنة و ٧٠ مليون طن من هذا القدر كان يتجه الى أوربا الغربية عبر قناة السويس وأربعين مليون طن كانت تتجه الى الغرب عبر انابيب البترول ، وبهذا أصبحت مصر فى مركز يسمح لها بوقف مرور البترول عبر قناة السويس وباستطاعتها أن تحرض حلفاءها على قطع أنابيب البترول .

ويمضى ايدن فيقول : ان مشكلة القناة تعنينا لا من أجل القناة ولكن لأن استيلاء جمال عبد الناصر عليها يمس وضع بريطانيا فى الشرق الأوسط وفى أفريقيا ، كما انه لا يمكن عزل قناة السويس عن مظاهر القومية العربية ونمو القوة المصرية .

ويقول ايدن فى رسالته للجنرال ايزنهاور : ان استيلاء جمال عبد الناصر على قناة السويس هو بداية لحملة يقوم بها بقصد تصفية نفوذ ومصالح الدول الغربية فى البلاد العربية تصفية نهائية ـ ويمضى فيقول انه اذا نجح جمال عبد الناصر فى خطته ونجح فى تحدى الدول الغربية فان مكانته بين العرب ستكون من القوة والمتانة بحيث تمكنه من اشعال الثورات وقيادة

الحركات الوطنية بين الضباط الشبان فى العربية السعودية وفى الأردن وفى العراق .

ويمضى ايدن فيقول : عندئذ ستصبح حكومات تلك البلاد حكومات تابعة لمصر وسيصبح انتاج تلك البلاد من البترول بأكمله فى قبضة دولة عربية موحدة تقودها مصر واذا ما أزفت هذه الساعة فسوف يستطيع جمال عبد الناصر أن يحرم أوربا الغربية من البترول وعندئذ ستصبح أوربا الغربية ونحن جميعا تحت رحمته .

ويقول ايدن : ان البعض يشك فى مدى استعداد السعودية والعراق والكويت لمجاراة خطط جمال عبد الناصر والتضحية بمواردهم من البترول ولكن اذا افترضنا اننا وضعنا أنفسنا فى مكانهم عندئذ يمكننا أن ندرك الخطر .. فلو قال لهم عبد الناصر هأنا قد أممت قناة السويس وتحديت الغرب وأممت أملاك رعايا الدول الغربية فثقوا بى وامنعوا البترول عن الدول الغربية وبعد ستة أشهر أو سنة سيجث العالم الغربى على ركبتيه أمامكم .

ويقول ايدن : اليس من الممكن أن يستجيب العرب لدعوة عبد الناصر فينفذوا سياسته فان تم هذا فعلا وحتى لو عاد العرب من جديد الى فرقتهم كما حدث فى ماضى تاريخهم بعد الخلفاء فان الضرر يكون قد لحق بأوربا .

ويقول ايدن : اننا على ثقة بانه لو سمح لعبد الناصر بتحدى الدول الغربية فان الأمر لن يحتاج لأكثر من شهور قليلة لكى تعم الثورة البلاد المنتجة للبترول ويحرم الغرب من بترول الشرق الأوسط . ويقول ان هذا ليس اعتقاده فحسب ولكن هذا اعتقاد أصدقائه من حكام الشرق الأوسط .

ويقول أيضا : ان المشكلة الحقيقية التى تواجه الغرب هى نجاح جمال عبد الناصر فى تثبيت مكانته بين العرب ، فاذا فشل الغرب فى انتزاع القناة من عبد الناصر فلن توجد قوة تمنع سلطان جمال عبد الناصر المتزايد — وهنا يعود ايدن ليؤكد تآمر بعض الحكام العرب فى هذا الشأن مع الاستعمار فيقول : ان العرب من أصدقاء بريطانيا لا يكفون عن تحذيرها من هذا الخطر ويخشون أن يتحول خوفهم من تزايد نفوذ جمال عبد الناصر الى حقيقة واقعة .

ويقول ايدن أيضا انه على الدول الغربية ان تتضامن وتكون جبهة واحدة ضد خطط جمال عبد الناصر الذى يهدد مصالح الغرب لا فى الشرق الأوسط فحسب بل فى افريقيا بأسرها .

ويقول ايدن بأنه لا يمكن فصل تأميم قناة السويس عن ذلك الخطر الشامل الذى يهدد مصالح الغرب فى العالم العربى والاسلامى .

ويشرح فكرته بالاستناد الى رسالة منشورة تقول بانه اذا لم يوقف نمو جمال عبد الناصر فان الغرب سيواجه تحالفا من الدول العربية والدول الاسلامية الافريقية والآسيوية .

ويقول كاتب هذه الرسالة أن رئيس وزراء بريطانيا أدرك حقيقة هذا الخطر الذى يتعين القضاء عليه فورا واذا كانت الأمم المتحدة لا تملك وسائل القضاء عليه فان واجب القضاء على عبد الناصر يقع عبؤه على الدول التى تستطيع أن تتحمل هذا العبء حتى ولو تم بصورة غير مشروعة .

ويقول ايدن انه يتعين على الغرب أن يبرهن للعرب على أن قضية جمال عبد الناصر قضية خاسرة .

ويمضى فى ايضاح موقفه من جمال عبد الناصر مستشهدا بمقال نشر بجريدة « التايمز » يتبنى ما ورد به فيقول اذا ترك جمال عبد الناصر يستفيد من تأميم قناة السويس فان جميع مصالح بريطانيا فى الشرق وكافة مصالح الغرب ستنهار فى المنطقة وان تأميم قناة السويس سيكون نقطة تحول فى التاريخ ومن العبث مناقشة الجانب القانونى ومعرفة مدى أحقية مصر فى هذا الاجراء أو عدم أحقيتها فان قناة السويس تمثل مصلحة أساسية للغرب مصلحة لا يحميها الا وجود القناة فى ايد أمينة . كما أن المصالح البترولية الكبرى فى الشرق الأوسط تمثل احد الأسس الرئيسية التى تعتمد عليها الصناعة الأوربية كما يستند اليها أمن أوروبا وان انتصار عبد الناصر يعنى توالى مطالب العرب المتطرفة فى البترول كما سوف يهدد قواعد الغرب الاستراتيجية فى هذه المنطقة ...

ويقول ايدن فى مذكراته : انه اتفق مع زملائه على القضاء على الوضع الذى نشأ من تأميم قناة السويس وعدم السماح بتكرار مثل هذا الحدث فى الشرق ويقول اننا لن نسمح بتكرار مثل هذا الحدث مرة أخرى .

ويتحدث ايدن عن العدوان الذى يدبره فيقول بأن الحرب بين مصر واسرائيل هى وسيلتنا ويقول انها ذريعة سطحية ولكن العمل سيكون شاقا وليس أمامنا سوى الاختيار بين حرب بين اسرائيل ومصر بالغة

ما بلغت المخاطر التى تترتب عليها وبين تدخل مباشر من الدول الغربية بكل مخاطره ويعود ايدن فيقــول بانه من أنصــار هــذا الراى الأخير لأن جمال عبد الناصر كان يدرك تماما هذا الاحتمال ويحرص كل الحرص على تجنب اى اثارة منه للغرب .

ويقول ايدن انه لا يجب أن يكون تحركنا وفقا للوقت الذى يريده جمال عبد الناصر .

ويمضى ايدن فيقــول انه اذا ترك جمــال عبــد الناصر يتصرف فى الشرق على هواه وينجح كما نجح فى تأميم القناة فانه سيتحول مباشرة لتنفيذ هدفه التالى ، وهو بناء دولة عظمى ومن أجل هــذا الهدف سوف يمضى فى تزويد بلاده بالأسلحة ويعمل على تقويض سلطان الحكام العرب الذين يحولون دون قيــام دولة عربية موحدة ويمضى فى تضييق الخناق على اسرائيل .

ويستطرد قائلا ان الحكام العــرب الموالين للغــرب كانوا يدركون بأنه لو انتصر جمــال عبد الناصر فان مصيرهم محتوم لأنهم سيفقدون كل ســلطان وهنا لا يتردد ايدن ويعبر عن رأيه فى الحــكام الموالين لبريطانيــا فيعلق على عبارته بقوله : ســواء سخروا هذا السلطان لصالح شعوبهم أو لتحقيق مصالحهم الخاصة ...

ويوضح رئيس الوزراء البريطانى مدى فاعلية أعوان بريطانيا من بين الحكام العرب ويأمل أن تنجح بريطانيا فى القضاء على جمال عبد الناصر كما نجحت عام ١٩٥١ فى القضاء على مصدق فى ايران ويقول ان هــذه الساعة سوف تأزف فى البلاد العربية اذا ما صبرنا وشجعنا عملاءنا لكى يعملوا على التخلص من جمال عبد الناصر .

انتهى ايدن الى اقناع جى موليه بوجوب مشاركة بريطانيا فى عملياتها الحربية ضد مصر للقضاء على جمال عبد الناصر .

دور اسرائيل

قررت بريطانيا العمل عسكريا ضد مصر وكان عليها أن تضلل الرأى العــام العالمى حتى يبدو له أن التدخل العسكرى أمر لا مفر منه لصــالح المجتمــع الغربى فى القضــاء على خطــر القوميــة العربيــة والتعصب الاسلامى ..

وضع ايدن بالاتفاق مع موليه الخطة وكانت تقضى باثارة مشكلة اسرائيل وتحريك التصريح الثلاثى الصادر من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وما يفرضه هذا التصريح من التزامات على الدول الثلاث . والعجيب هو مفهوم ايدن لهذا التصريح اذ يقول أن الضحية التالية لعبد الناصر ستكون اسرائيل وان تسليح الاتحاد السوفيتى عنصر يفرض على الغرب استعمال القوة لحماية اسرائيل وكأن العرب هم المعتدون على اسرائيل .. اذن ليكن خطر عدوان مصر على اسرائيل هو ذريعة ايدن وموليه لتدبير العدوان ، وعلاوة على هذه الذريعة ، أضاف ايدن ذريعة أخرى هى خطر عدوان اسرائيل على الأردن وما تفرضه معاهدة التحالف بين الأردن وبريطانيا من التزامات على الأخيرة .. اذن فالعدوان سيأخذ طابع التدخل من أجل حماية اسرائيل من عدوان مصر وحماية الأردن من عدوان اسرائيل ... ولكن عدوان مصر على اسرائيل لم يظهر له وجود مادى .. واذن لا مناص أمام ايدن وموليه من تحويل الموقف الى تبرير عدوان اسرائيل على مصر لرد خطر العدوان عليها أو بمعنى أدق تبرير الحرب العدوانية التى تشنها اسرائيل على مصر ...

وعلى هذا الأساس أعد ايدن وموليه خطتهما الحربية ضد مصر ويقول ايدن انه اذا وقعت الحرب ففى هذه الحالة يكون على بريطانيا وفرنسا التدخل ودعوة مصر واسرائيل الى سحب قواتهما من جانب القناة واذا رفضت مصر هذا كان تدخل بريطانيا وفرنسا هو من أجل فصل القوى المتحاربة عن بعضها ولتحقيق هذا الهدف لا مناص أمامها من احتلال بور سعيد والاسماعيلية والسويس لحماية حرية المرور عبر قناة السويس والحيلولة دون انتشار الصراع فى الشرق الأوسط بأكمله .. وقد أعد قادة الجيش البريطانى والفرنسى خطة مشتركة منذ نهاية شهر يوليو سنة ١٩٥٦ أى عقب تأميم القناة مباشرة .

ومن الواضح اذن ان كل خطة العدوان كانت تستند أساسا على بدء اسرائيل للعمليات الحربية ضد مصر ... واذا كانت بريطانيا قد جعلت من عدوان اسرائيل وحمايتها لقناة السويس لتأمين الملاحة ذريعتها فقد سبق لها فى عام ١٨٨٢ حين ظهر الزعيم أحمد عرابى وبدأ يهدد مصالح الدول الاستعمارية ويهدد أسرة محمد على ويعيد حكم مصر لأبناء مصر ، ان تآمرت على أحمد عرابى وقررت الاطاحة به ومن أجل ذلك تحالفت مع أسرة محمد على .. ومن أجل ذلك ايضا دبرت العدوان وفى خلال

مدة استكمال استعدادها العسكرى دعت الى عقد مؤتمر الاستانة لدراسة مشكلة قنـاة السويس ومستقبل مصر ـ ولكن شتان بين الموقفين وبين الزمنين وبين رجال جيلين .

المعركة السياسية

أعلنت بريطانيا يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ ، تجميد الأموال المصرية فى بريطانيا وتجميد الأرصـدة الاسترلينية المستحقة لمصر قبـلها وكذلك تجميد كل ما لشركة قناة السويس المؤممة من أموال وممتلكات فى بريطانيا وكان القصد من هذا الاجراء هو حرمان مصر من الانتفاع والتصرف فى هذه الاموال جميعها التى اصبحت تحت رقابة وزارة الخزانة البريطانية .

وفى ٣١ يوليو عام ١٩٥٦ اتخذت وزارة المالية الأمريكية اجراء مماثلا من كل ذلك بقصد الضغط على الاقتصاد المصرى ، وبايعـاز من الدولتين الاستعماريتين رفعت شركات التامين اسـعار التامين واسـعار الشحن على البضائع المارة بقناة السويس . اما مصر فبعد أن اكدت حقها الشرعى فى التأميم وتعهدت بتعويض حملة الأسهم تعويضا عادلا ، فانها أعلنت فى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ تأكيدها لحرية الملاحة فى القنـال واقترحت عقـد اتفاقية جديدة لتنظيم الرسوم على السفن المارة بالقنـاة ثم ظلت تواصل تأكيدها لحـرية الملاحة فى القنـاة ... ولما تآمرت الشركة المنحلة مع مرشدى القناة الأجانب وحرضتهم على ترك العمل هم والموظفون الأجانب الذين كانوا يعملون بعـد التأميم تحت الادارة المصرية لكى يتسنى شـل حركة مرور السفن عبر القنـــاة واستجاب هؤلاء الى تحريض الشركة المنحلة كفلت مصر حركة الملاحة عبر القنـــاة واكتفت مصر بأن أبلغت المستر داج همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة والدول الأعضـــاء بهيئة الامم بأن أى تعطيل يقـع فى الملاحة بالقنـاة سـيقع عبؤه على حكومتى بريطانيا وفرنسا وشركة القناة المنحلة ، وبفضل بطولة المرشدين المصريين ومن عاونهم من المرشدين اليونانيين ظلت حركة المرور عبر القناة مستمرة دون توقف .

ومنـذ أن تم التأميم وتولت مصر ادارة القنـاة شرعت بريطانيا فى الاعداد للمعركة السياسية التى دبرتها ضـــد مصر وذلك باثارة الرأى العام العالمي ضدها وتهيئته للعـدوان الذى كانت الدولتان تستعدان له على قدم وساق .

ففي ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٠ اجتمع وزيرا الخارجية البريطانى والفرنسى بروبرت مورفى الوكيل المساعد لوزارة الخارجية الأمريكية واصدروا بيانا استعرضوا فيه الموقف من وجهة نظرهم واقترحوا عقد مؤتمر فى لندن يوم ١٦ اغسطس سنة ١٩٥٦ تحضره الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية التى تنظم حرية المرور عبر القنـاة وكذلك تحضر المؤتمر الدول ذات المصلحة فى استخدام القناة واعتبرت مصر وهى صاحبة القناة والمسيطرة عليها تماما احدى هذه الدول وبهذا الوصف دعيت الى حضور المؤتمر .

وفى ١٢ اغسطس سنة ١٩٥٦ اعلنت مصر معارضتها لما جاء بمذكرة الدول الثلاث وبأحقيتها فى تأميم قناة السويس كما اعلنته أن اقتراح الدول الثلاث فرنسا وبريطانيا وأمريكا يرمى الى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها وأن الهدف من المؤتمر هو التدخل السافر فى الشئون الداخلية لمصر ..

واحتجت مصر على مختلف القرارات والاجراءات الاقتصادية والعسكرية التى اتخذتها هذه الدول الثلاث ضد مصر كذلك ، ثم اتخذت مصر موقفا ايجابيا انشائيا بأن عرضت عقد مؤتمر من الدول التى تمر سفنها بقناة السويس لاعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية للبحث فى عقد اتفاق يؤكد ويضمن حرية الملاحة فى قناة السويس ... وحرصت مصر على التأكيد بأن اقامة أى نظام من الادارة بعيدا عن الادارة المصرية البحتة هو فى حقيقته استعمار دولى ..

وعلى الرغم من احتجاج مصر انعقد فى لندن المؤتمر الذى دعت اليه الدول الثلاث يوم ١٦ اغسطس سنة ١٩٥٦ وحضرته الدول التى وجهت اليها الدعوة وامتنعت مصر عن حضوره وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعا يرمى فى جوهره الى تدويل القناة ووضعها تحت اشراف الامم المتحدة على أن يتولى ادارتها مجلس دولى وأن يسمح نظريا للمصريين بادارة القناة لحساب المجلس المذكور وعلى أن تحصل مصر على نصيب عادل من دخل القناة ، وقدمت بريطانيا من جانبها ، مشروعا آخر ثم ناقش المؤتمر مختلف المقترحات التى قدمت اليه فى هذا الشأن ثم انتهى الى اقرار اقتراحات حاولت الهند تعديلها دون جدوى ورفضتها حكومة الاتحاد السوفيتي التي اعلنت تأييد مصر في موقفها تأييدا كاملا .

أما الاقتراحات التى أقرها المؤتمر فقد رئى ابلاغها الى مصر على يد لجنة يراسها روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا وتضم مندوبين يمثلون خمس دول من الدول التى وافقت على هذه الاقتراحات ..

ولم يعترض الرئيس جمال عبد النـاصر على قدوم هذه اللجنة الى مصر ولكنه حرص على أن يؤكد ويعلن ان قدومها والاجتماع بها لا يلزم مصر باى مشروع غربى كأســاس للمفاوضات ، وسـلم هذا الاعلان الى رئيس وزراء استراليا قبل حضوره الى مصر .

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ صرح الرئيس جمال عبد الناصر بأن مصر فى الوقت الذى ترحب فيه بحل مشكلة القنـــاة لن تقبـل اى حل يمس السيادة المصرية ولن تقبل الاشراف الدولى على القناة لأن هذا الاشراف لن يكون الا استعمارا جماعيا وأن ما يجرى بينه وبين لجنة الخمسة لن يكون غير مناقشات فحسب .

وعلى الرغم من منـاورات ومحاولات المســتر منزيس فان جمـــال عبد الناصر أصر على موقفه وفشلت لجنة الخمسة فى مهمتها وأعلنت مصر ردها على قرارات مؤتمر لندن ومهمة اللجنة وحددت موقفها من ذلك كله ، وأكدت اصرارها وتمسكها باحتفاظها بسيادتها الكاملة لقنــاة السويس وبأن المسائل التى يمكن مناقشتها هى ، حرية وسلامة الملاحة فى القنــاة وتنمية القناة لمواجهة مقتضيات الملاحة فى المستقبل ووضع رسوم عادلة واستبعدت مصر موضوع السيادة والادارة للقناة عن كل جدل أو مناقشة أو مفاوضة باعتبار ذلك من صميم السيادة المصرية .

عادت لجنة الخمسة الى لندن وفى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ عاد مؤتمر لندن للاجتماع للمرة الثانية ووضحت فى اجتماعه نوايا العدوان وصرحت بريطانية بأنها لن تقبل حلا وسطا ولن تترك مصر تتحكم فى القناة وحاولت بعض الدول ايجاد حل وسط للنزاع بالوسائل السلمية ثم انتهى المؤتمر الى الأخذ باقتراح للمستر دالاس بانشاء هيئة يطلق عليها اسم « هيئة المنتفعين بالقناة » مهمتها الاشراف على حركة المرور فى القناة والأعمـال الخاصة بتحسين القناة وتزويدها بالمرشدين البحريين وعلى أن تكون مصر مسئولة عن الملاحة فى القناة .

وفى ١٧ سبتمبر سـنة ١٩٥٦ تقدمت مصر بمذكرة الى مجلس الأمن استعرضت فيها مختلف مراحل الأزمة واشــارت الى نوايا بريطانيـا وفرنسا العدوانية واقترحت تشكيل هيئة مفاوضـة من الدول التى تستعمل القناة ، كما عارضت فى تشكيل هيئة المنتفعين وطالبت بوضـع

حد للأعمال الاستفزازية التى تقوم بها بريطانيا وفرنسا . أما بريطانيا فانها مضت فى العمل على جعل هيئة المنتفعين حقيقة واقعة بحيث يتسنى لبريطانيا عن طريق هذه الهيئة استفزاز مصر .

ولقد كان الرئيس جمال عبد الناصر صريحا وحاسما حيال هيئة المنتفعين حينما أعلن فى وضوح بأن تكوين هذه الهيئة يعتبر ضربا من القرصنة الدولية وأن مصر حكومة وشعبا ستقاوم بالقوة كل دولة أو مجموعة من الدول تحاول المساس بسيادة مصر على قناتها وأكد أنه سيقابل القوة بالقوة .

وفى الثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٩٥٦ أطلت هيئة المنتفعين بوجهها ولكنها لم تعش وفشل المشروع وبدأ واضحا للعالم كله نوايا بريطانيا وفرنسا فى استخدام القوة كما بدا واضحا للعالم نجاح مصر فى ادارة القناة وتوفر العدد اللازم لها من المرشدين البحريين وسائر الفنيين وشعر العالم بفشل بريطانيا وفرنسا فى معركتهما السياسية والاقتصادية ضد جمال عبد الناصر .

مجلس الأمن وتأميم القناة

وفى يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أعلن ايدن فى مجلس العموم رفض مصر للمقترحات التى حملها روبرت منزيس الى جمال عبد الناصر وقال ان مستقبل الحياة فى غرب أوربا أصبح تحت رحمة جمال عبد الناصر وهدد باستعمال القوة اذا لم تستسلم مصر لمقترحات مؤتمر لندن .... وفى ذات اليوم شكت بريطانيا وفرنسا مصر الى مجلس الأمن بحجة أن قيام مصر بتأميم شركة القناة قد خلق موقفا من شأنه أن يعرض للخطر حرية الملاحة فى القناة وبقاءها مفتوحة لجميع السفن دون تمييز لجنسياتها طبقا لاتفاقية القسطنطينية ...

وفى ١٣ سبتمبر أعلن جى موليه أن فرنسا تحتفظ بحقها فى استعمال القوة اذا رفضت مصر ممارسة هيئة المنتفعين لاختصاصاتها فى ادارة القناة .

وفى ٢٣ سبتمبر طلبت فرنسا وبريطانيا انعقاد مجلس الأمن لاقرار مقترحات مؤتمر لندن الخاصة بانشاء هيئة للاشراف الدولى على القناة .

وفى ٢٤ سبتمبر طلبت الحكومة المصرية اجتماع مجلس الأمن للنظر فيما أقدمت عليه فرنسا وبريطانيا من أعمال تعد خطرا على السلام والامن

العالميين كما تعد خرقا صريحا وخطيرا لميثاق الأمم المتحدة وظلت القضية مطروحة امام مجلس الأمن الذى استمع الى حجج فرنسا وبريطانيا وتمسك مصر فى ردها فى دعوى الدول الاستعمارية بكل ما لها من حقوق واستعدادها لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات السلمية لا عن طريق التهديد وفرض الشروط واكدت مصر حرصها على المبادىء الأربعة التى سبق اعلانها وهى القاضية بضمان حرية الملاحة والتعاون بين الادارة المصرية وبين الدول المستخدمة للقناة على اساس احترام سيادة مصر وتحصيل رسوم عادلة وتخصيص نسبة منها لتحسين وتوسيع القناة ..

وفى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ اجتمع مجلس الأمن لينظر فى مشروع قرار تقدمت به بريطانيا يتضمن ستة مبادىء خاصة بالملاحة وبتعويض الشركة المؤممة وينتهى الى اقرار مقترحات مؤتمر لندن وبعث هيئة المنتفعين الى الوجود وجعلها سلطة تشترك مع السلطة المصرية فى ادارة القناة .... أقر مجلس الأمن الشق الخاص بحرية الملاحة وبتعويض الشركة المؤممة ولكن الاتحاد السوفييتى اعترض على الشق الذى يبعث هيئة المنتفعين الى الوجود ويشركها مع مصر فى ادارة القناة ... وعندئذ تقرر تأجيل اجتماع مجلس الأمن الى أجل غير مسمى ... ودعت بريطانيا وفرنسا مصر الى مواصلة المفاوضات لحل النزاع وتم الاتفاق مبدئيا على أن يجتمع مندوبو الفريقين فى جنيف يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ..

المؤامرة

وبينما كانت المؤتمرات تنعقد فى لندن وتقدم الشكاوى والمذكرات الى مجلس الأمن كانت بريطانيا وفرنسا تعدان العدة للغزو المسلح كانت تحكم تدبير المؤامرة مع اسرائيل ولا يتسع المقام الى تفصيل ما كان يجرى من مفاوضات ومحادثات بين ايدن وسلوين لويد وجى موليه وكريستيان بينو انضمت لها فيما بعد اسرائيل ... وكلها تهدف الى الاعتداء على مصر واحتلال القناة وتكرار مأساة ١٨٨٢ ... وبوسع القارىء أن يدرك مدى عمق وخطورة المؤامرة من ضخامة الاستعداد لمعركة أرادت بريطانيا وفرنسا أن تواجها بها العالم ويتم لهما احتلال القناة فى أيام معدودة ويحولا بذلك العمل المجيد الذى أقدم عليه جمال عبد الناصر واسترد به القناة المصرية الى كارثة تصيب جمال عبد الناصر .. وتصيب مصر ..

وضعت بريطانيا وفرنسا واسرائيل كافة تفاصيل المؤامرة وكانت ترمى الى أن تبدأ اسرائيل بالعدوان على مصر ومن أجل ذلك تعهدت فرنسا بمد

اسرائيل بالاسلحة وتوفير الحماية البحرية والجوية لها وتجنبت بريطانيا تعضيد اسرائيل تعضيدا مباشرا .

تم اعداد الحملة على مصر فى نهاية شهر سبتمبر وأصبحت القوات البريطانية والفرنسية التى تم نقلها الى قبرص مستعدة للعمل حال صدور الأوامر اليها ...

وشرع اليهود من جانبهم فى الاستعداد للقيام بدورهم فى المؤامرة وفقا للخطة النهائية التى تم الاتفاق عليها فى اجتماع سرى تم فى باريس بين جى موليه وايدن وبن جوريون يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

وارسلت فرنسا جنودها وضباطها مرتدين الأزياء المدنية للانضمام الى جيش اسرائيل ونزلت الطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل فى المطارات الاسرائيلية وتولت سفن الأسطول الفرنسى حماية موانىء اسرائيل ... تم ذلك كله قبل العدوان ..

وحرصت اسرائيل على أن تصطنع أحداثا بينها وبين الاردن على الحدود وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وقف بن جوريون فى الكنيست الاسرائيلى وأعلن احتفاظ اسرائيل بحرية العمل ضد الأردن لتبرير حشد اسرائيل لجيشها الذى كانت تجرى تعبئته .... وفى أكتوبر اعترفت اسرائيل بأنها قد اتمت تعبئة جيشها ... وفى ٢٩ أكتوبر اجتازت القوات اليهودية الحدود المصرية وبدأت المعركة فى سيناء .. معركة كانت اليد العليا فيها للجيش المصرى الذى هدد جيش اسرائيل بالفناء ..

وكان منطق الأحداث يقضى بمواصلة القتال وملاحقة القوات المصرية الجيش الاسرائيلى داخل حدود اسرائيل ... منطق يقضى بنقل أكبر عدد من قوات الجيش المصرى الى المعركة شرق القناة ... بعيدة عن قواعدها غرب القناة ... ولكن الرئيس جمال عبد الناصر حرص على أن تبقى قوات مصر الضاربة فى موقف يسمح لها باختيار الوضع الملائم لها واختيار مكان المعركة ..

الانذار ...

وفى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٣٠ أكتوبر وجهت بريطانيا وفرنسا انذارا الى مصر يقضى بوقف جميع الأعمال الشبيهة بالحربية فى البر والبحر والجو وسحب القوات العسكرية المصرية الى مسافة عشرة أميال من منطقة القناة وقبول مصر احتلال القوات البريطانية

والفرنسية لمدن بور سعيد والاسماعيلية والسويس وطلب الانذار من مصر الاجابة بالقبول أو الرفض فى خلال ١٢ ساعة وتنتهى المهلة فى الساعة السادسة والنصف من صباح الأربعاء ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وتضمن الانذار الاشارة الى أنه اذا لم تتسلم الحكومتان الاجابة فى الوقت المحدد فانهما تتدخلان بالقدر الذى تريانه ضروريا لضمان اجابة مطالبهما .

ووجهت الدولتان انذارا مماثلا لاسرائيل ..

اذن وضحت المؤامرة وكشفت بريطانيا وفرنسا عن خططهما التى ظلا يخفيانها منذ تأميم القناة ... واعلنتا نيتهما فى الاعتداء على مصر ما لم يستسلم جمال عبد الناصر ... فماذا قال جمال عبد الناصر ... رفض جمال عبد الناصر الانذار ... وبعد اربع ساعات من وصوله استدعى سفير بريطانيا وابلغه بأن مصر لا يمكن بحال من الأحوال أن تقبل الانذار الذى هو عدوان على حقوقها وكرامتها وامتهان صارخ لميثاق الأمم المتحدة ... واعلن جمال عبد الناصر التعبئة العامة .

أما اسرائيل فقد اعلنت على الفور قبولها للانذار وخضوعها لشروطه التى تقضى بانسحابها من مناطق لم تصل اليها ... وباحتلال مدن مصرية .. شروط تقضى بانسحاب الجيش المصرى المنتصر ليخلى المكان لجيوش بريطانيا وفرنسا ...

ولا اجد تلخيصا عما جرى من احداث أبلغ مما ورد فى بيانات السيد الرئيس فى هذا الشأن ...

فقد لخص معركة سيناء بقوله : اذن فان الهجوم الاسرائيلى لم يكن هدفه الا دعوة قواتنا الرئيسية الى سيناء ثم اقفالها وقطع الطريق عليها باحتلال منطقة القناة وبهذا يحقق العدو هدفين : الأول تحطيم قواتنا العسكرية شرق القناة تحطيما تاما بعد حرمانها من المساعدة الجوية والثانى دخول مصر واحتلالها بدون مقاومة منظمة اذ أن مصر ستكون بغير جيش يدافع عنها ... ويقول الرئيس .... استقر الراى على ضرورة الانسحاب السريع من سيناء وتوحيد نشاطنا العسكرى كله غرب القناة ..

واذاع الرئيس جمال عبد الناصر يوم أول نوفمبر بيانا على الشعب المصرى كشف فيه حقائق الموقف وخاطب الشعب قائلا :

والآن أيها المواطنون ونحن نواجه هذا الموقف هل نقاتل أم نسلم ؟ ؟ ان تاريخ الشعوب هو الذى يكتب لها المستقبل ... ان الايام العصيبة

تحتاج الى مزيد من الصبر والثقة والايمان والثبات حتى يتحقق النصر ، لقد أعلنت مصر دائما أنها ستقاتل دفاعا عن سيادتها وعن حريتها وعن كرامتها ... سنقاتل أيها الاخوة فى سبيل حرية مصر ، سنقاتل فى حرب شاملة ، جنودها الشعب المصرى جنبا الى جنب مع قواته المسلحة ... أيها المصريون : اننا سنقاتل قتالا مريرا ولن نسلم ... ان كل فرد منكم جندى فى جيش التحرير الوطنى ولقد اصدرت الأوامر بتوزيع السلاح عليكم وعندنا منه الكثير وسنقاتل فى معركة طاحنة من قرية الى قرية ومن مكان الى مكان ... سنقاتل ولن نسلم فاننا اليوم أيها الاخوة نكتب صفحة جديدة فى تاريخنا وأنا أعاهدكم انى سأقاتل معكم من أجل حريتكم كما عاهدتكم من قبل الى آخر قطرة من دمى ...

***

وفى الوقت الذى اعلنت فيه مصر التعبئة العامة وجند جمال عبد الناصر الشعب المصرى بأسره فى معركة المصير مع الاستعمار شرعت بريطانيا وفرنسا فى العدوان على مصر ... جوا وبحرا وبرا ..

وسوف يسجل التاريخ أن أبرع وأخطر قرار عسكرى اتخذه جمال عبد الناصر هو قرار الانسحاب من سيناء لأنه بهذا القرار هدم الاساس الذى كانت تعتمد عليه بريطانيا وفرنسا عند توجيه انذارهما الى مصر ولم يكن هذا الأساس الا استدراجا للجيش المصرى الى سيناء وعزله عن مصر والقضاء عليه ... أما وقد تم الانسحاب وانضم الجيش الى الشعب الذى تم تسليحه فبات على الدولتين المعتديتين ان تواجها حالة لم تكن فى حسبانهما على الاطلاق .. فاما مواصلة العدوان ومواجهة شعب مستعد للقتال مستعد للموت فى سبيل الحرية ، شعب أعلن استعداده لملاقاة الاستعمار فى معركة طويلة مريرة ستنتهى حتما بتدمير كافة مصالح وممتلكات الدول الغربية لا فى مصر فحسب بل فى سائر الشرق .. واما الانسحاب ...

وتأكيدا لاصرار مصر على مواجهة العدوان وخوضها لمعركة المصير بعزم واصرار وجهت مصر نداء الى شعوب العالم أعلنت فيه مواصلتها للقتال بكل ذرة فى كيانها ضد قوى الشر وفى سبيل حياة كريمة تستحق أن يعيشها الانسان .. معلنة أن شعب مصر يخوض معركة البناء والشرف وهو لا يقاتل من أجل نفسه وبلده فقط بل يقاتل من أجل العالم المتحضر كله ومن أجل هذا تنشد مصر معونة العالم الحر .

***

كانت بور سعيد الهدف الرئيسى الأول لقوات العدوان وعليها تركزت جهود قواتها البرية والبحرية والجوية ففى الوقت الذى كانت تغير طائرات

العدو على الاذاعة المصرية والأهداف العسكرية داخل البلاد وتدمر كوبرى الفردان القائم فوق القناة لتعرقل انسحاب القوات المصرية من سيناء وتضرب سفن الأسطول المصرى أثناء عبورها للقناة وتعطل الملاحة عبر القناة ... كانت مدافع سفن الأسطول البريطانى والفرنسى تقصف بور سعيد بقذائفها وكانت طائرات نقل الجنود تنزل المظليين فى مطار الجميل ومشارف بور سعيد ولكن قوات الجيش والشعب ابادت القوات المعتدية التى حاولت النزول وتعرضت بور سعيد لغارات جوية عنيفة وتعدد البلاغات المصرية صور الهجوم البريطانى والفرنسى على بور سعيد جوا وبحرا وبرا وكيف قاوم الجيش وشعب بور سعيد الباسل قوات العدو المغيرة وكيف دار القتال من شارع الى شارع ومن منزل الى منزل واستمر دفاع بور سعيد على هذه الصورة الرائعة حتى صدر الأمر بوقف القتال وفى الوقت الذى كانت تدور فيه المعركة فى بور سعيد كانت قواتنا البحرية تقاتل فى خليج السويس وفى شرم الشيخ وعلى الساحل بين الاسكندرية وبور سعيد واغرقت طرادا فرنسيا ومدمرتين بريطانيتين .. واسقطت قواتنا الجوية والمدافع المضادة للطائرات اكثر من مائة طائرة من طائرات العدو وكل لحظة تمر كانت تزيد من حماس الشعب ومن اصراره على مواصلة القتال .

الأمم المتحدة والعدوان

وبادرت مصر بمجرد تسلمها الانذار البريطانى الفرنسى فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٥٦ باخطار رئيس مجلس الأمن بنص الانذار وطلبت عقد اجتماع للنظر فى العدوان البريطانى الفرنسى والى أن يتخذ المجلس الاحتياطات الضرورية اعلنت مصر أنه ليس لديها سوى الدفاع عن نفسها وحقوقها فى دفع هذا العدوان كما بادرت وزارة الخارجية الأمريكية باصدار بلاغ رسمى اقترحت فيه رفع الأمر لمجلس الأمن . وفى ليلة ٣٠ أكتوبر كان مجلس الأمن مجتمعا لبحث العدوان الاسرائيلى على مصر بناء على طلب الولايات المتحدة وطلب مندوب أمريكا وجوب اصدار قرار الى اسرائيل بالكف عن الهجوم والانسحاب الى ما وراء خطوط الهدنة ، واستنكر اعضاء مجلس الأمن العدوان الاسرائيلى وقدم المندوب الأمريكى مشروع قرار بدعوة اسرائيل الى سحب قواتها فورا من الأراضى المصرية ودعوة الدول الأعضاء لوقف مساعدتها الاقتصادية والعسكرية والمالية ما لم تتقيد بالقرار وتنفيذه كما يدعو جميع الدول الى عدم استخدام التهديد والقوة ومساعدة المنظمة الدولية على وضع القرار موضع التنفيذ وقبل أن يقترع المجلس

على مشروع القرار أبلغت مصر مجلس الأمن نبأ شروع بريطانيا وفرنسا فى الهجوم على الأراضى المصرية وبادر المرحوم داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم استقالته احتجاجا على العدوان .

واجتمع مجلس الأمن وكشف المندوب الروسى مؤامرة العدوان وحمل بريطانيا وفرنسا تبعة حرب تهدد السلام العالمى وطالب مندوب أمريكا بوقف اطلاق النار وسحب القوات المعتدية وحتى لا تعرقل بريطانيا وفرنسا قرارات مجلس الأمن بالاعتراض عليها اقترحت يوغوسلافيا على المجلس اقرار دعوة الجمعية العامة للاجتماع فورا لبحث النزاع وأقرت أغلبية أعضاء المجلس هذا الطلب الذى أصبح نافذا فاسترد همرشولد استقالته ودعا الدول الأعضاء للاجتماع فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ حيث تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار لوقف القتال ووقف تحركات القوات العسكرية وسحب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة واعادة فتح القناة وتأمين حرية الملاحة فيها ، وقضى القرار بتكليف داج همرشولد بمراقبة تنفيذ قرار الجمعية ورفعت الجلسة على أن تعود الجمعية الى الانعقاد فى ٥ نوفمبر . ولكن العدوان الثلاثى استمر على مصر رغم قرار الأمم المتحدة وطلبت مصر عقد الجمعية العامة على جناح السرعة فاجتمعت فى صباح ٥ نوفمبر وهنا تقدمت الولايات المتحدة بمشروعين الأول يرمى الى تصفية مشكلة فلسطين والثانى يرمى الى حل مشكلة القناة طبقا للمبادىء الستة التى تم الاتفاق عليها وانشاء لجنة ثلاثية لاعادة فتح قناة السويس لمرور السفن وللوساطة بين مصر وبريطانيا وفرنسا لادارة القناة وحمل مندوب الاتحاد السوفيتى على المشروعين متهما الولايات المتحدة بأنها تعمل على طمس القضية الأصلية وهى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر ، وأن الجمعية دعيت لبحث رفض دول العدوان على الخضوع لقرارها ووضع حد لعدوانها . وهنا اقترحت كندا ارسال قوة بوليس تابعة للأمم المتحدة للاشراف على وقف اطلاق النار وتقدمت الكتلة الآسيوية الافريقية بمشروع قرار يقضى بوقف اطلاق النار فى مدة لا تجاوز ١٢ ساعة اعتبارا من ساعة اقرار المشروع وسحب القوات المعتدية الى ما وراء خطوط الهدنة تحت اشراف الأمم المتحدة وأقرت الجمعية العامة ارسال قوة بوليس تابعة للامم المتحدة للاشراف على عملية وقف اطلاق النار كما أقرت وجوب وقف اطلاق النار ، وأيدت الولايات المتحدة القرارات وأعلنت بريطانيا وفرنسا موافقتهما على وقف اطلاق النار اعتبارا من منتصف ليلة ٦ نوفمبر ١٩٥٦ واستمرت الجمعية العامة بعد ذلك فى بحث القوة الدولية وأعمال تطهير القناة وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تعهدها بتقديم الطائرات

لنقل القوة الدولية وأمربت عن أملها فى أن يتم انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية على وجه السرعة وتم الاتفاق بين مصر والأمم المتحدة على كافة التفاصيل الخاصة بمهمة القوة الدولية وتطهير القناة وأصرت مصر على أن يتم انسحاب القوات المعتدية وفقا لقرارات الأمم المتحدة وتم جلاء هذه القوات وانتهى العدوان الثلاثى بهزيمة منكرة له أنزلتها به شجاعة ابناء مصر ودماء شهداء بور سعيد والتأييد العالمى لقضية السلام .

العالم يؤيد مصر

خاضت مصر المعركة ضد العدوان الاستعمارى الفاشم وواجهت قواته الضخمة مستندة الى شجاعة أبنائها وان كانت مصر قد اعتمدت على نفسها فى مواجهة قوات العدوان وتصدت لهذه المعركة الفاصلة فى التاريخ الحديث فانها بجانب ذلك قد كسبت تأييد ومناصرة الأمة العربية من الخليج الى المحيط ، فأعلنت سوريا التعبئة العامة ونسفت أنابيب البترول وقررت أنها لا تسمح بمرور البترول عبر أراضيها الى البحر الا بعد تمام انسحاب قوات العدوان من مصر واتخذت حكومات الدول العربية قرارات سياسية واقتصادية تؤيد بها مصر وفى المجال الدولى تضامنت شعوب آسيا وأفريقيا مع مصر فأنذرت حكومة الصين الدول المعتدية وطالبتها بوقف العدوان فورا ومدت مصر بالعون المادى والاقتصادى كما أعلن الزعيم الراحل نهرو تأييد الهند ومساندتها لمصر فى موقفها من تأميم القناة ووجه الاحتجاجات العنيفة لدولتى العدوان وحذرهما من النتائج الخطيرة المترتبة عليه ، كما أيدت اندونيسيا وسيلان والباكستان مصر ، وتضامنت يوغوسلافيا مع مصر فى موقفها من العدوان وساندتها دوليا أمام مجلس الأمن والأمم المتحدة .

ولقد أوضحنا موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة قناة السويس منذ اعلان قرار تأميم الشركة وموقفها فى مؤتمرى لندن وفى مجلس الأمن وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ... وبقى أن نوضح موقف الاتحاد السوفيتى .

وقف الاتحاد السوفيتى بجانب مصر منذ اللحظة التى أعلن فيها جمال عبد الناصر تأميم القناة وعند عقد مؤتمر لندن انتقد الاتحاد السوفييتى الطريقة التى تمت بها دعوة المؤتمر واختيار الأعضاء واعتبر أن الطريقة التى التأم بها هذا المؤتمر مجافية لأهداف ومبادىء القانون الدولى فضلا عن انتهاكها للسيادة المصرية وأعلن أن قناة السويس من

صميم الشئون الداخلية لمصر وتخضع لسيادتها المطلقة ، أما عن موقفه من حرية الملاحة فقد سجل اعترافه بكفاءة مصر على ادارة القناة وكفالتها لحرية الملاحة عبرها وهاجم الاتحاد السوفيتى كافة المشروعات التى قدمتها الدول الاستعمارية بانشاء ادارة دولية للقناة وندد بتهديداتها لمصر وايد مصر فى حقوقها كاملة وأكد ضرورة ايجاد حل سلمى لمشكلة القناة واعتبر ان مصر قد اتخذت اجراء قانونيا مشروعا تماما عند تأميمها القناة وراى وجوب الاكتفاء بما أعلنته مصر من ضمان حرية الملاحة فى القناة وحذر الاتحاد السوفيتى الدول الاستعمارية من أن أى محاولة لاستخدام القوة ضد مصر من شأنها أن تلحق ضررا بالغا بمصالح الدول الغربية قبل غيرها فى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط وأعلن ان الاجراءات الحربية التى تعتزم الدول الاستعمارية شنها على مصر ستجد الرد المناسب عليها لا من مصر وحدها بل ومن الشعوب الأخرى التى تناضل من اجل سيادتها واستقلالها القومى .

وايد الاتحاد السوفيتى مصر أمام مجلس الأمن واستعمل حقه فى الاعتراض بوقف تنفيذ كل قرار صدر منافيا لمصالح مصر وما أن وقع العدوان حتى أصدر الاتحاد السوفيتى بيانا استنكر فيه العدوان وطلب ان يتخذ مجلس الأمن دون ابطاء تدابير ترمى الى وقف الأعمال العدوانية التى تباشرها الدول المعتدية ضد مصر ، ولما قررت الجمعية العامة فى الأمم المتحدة فى جلستها الطارئة فى ٢ نوفمبر سنة ٥٦ وقف اطلاق النار فى حرب السويس وانسحاب القوات المعتدية ولم تمتثل فرنسا وبريطانيا ، طلب الاتحاد السوفيتى من مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات الفورية لوقف العدوان على مصر وأن يتم ذلك فى خلال ٢٤ ساعة وأن تسحب الدول المعتدية قواتها من الأراضى المصرية فى ثلاثة أيام وطلب الاتحاد السوفيتى من الدول الأعضاء وفى مقدمتها الولايات المتحدة بالمشاركة معه فى ارسال القوات الجوية والبحرية ووحدات من الجيش ومتطوعين ومرشدين وعتادا حربيا وغيره لكبح جماح المعتدين واعادة السلم والدفاع عن حقوق سيادة مصر وأعلن الاتحاد السوفيتى استعداده لتقديم ما يقع عليه من قسط فى هذا الشأن وبعث بولجانين رئيس وزراء مجلس الاتحاد السوفيتى فى يوم ٥ نوفمبر للرئيس ايزنهاور رسالة ندد فيها بالعدوان وكشف حقيقة أهداف الدولتين الاستعماريتين وطالب الولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى لرد المعتدين واعاة السلم وفى ذات اليوم وجه الماريشال بولجانين رسالة الى ايدن وموليبه وبن جوريون أعلن فيها بأن حرب السويس قد تتحول الى حرب عالمية ثالثة ، وأعلن أيضا

ان الحكومة السوفييتية قد صممت تصميما حازما على اللجوء الى القوة لسحق المعتدين واعادة السلم الى الشرق كما طالب اسرائيل بسحب قواتها فورا من الأراضى المصرية ، وسحب سفيره من تل أبيب ، وفى يوم ٦ نوفمبر أعلن الاتحاد السوفيتى احتفاظه بحرية العمل منفردا لرد العدوان عن مصر وسحب القوات المعتدية اذا لم يجد صدى لانذاره واهتماما بتنفيذه . وفى ٧ توفمبر أعلن الماريشال زوكوف وزير الدفاع فى الاتحاد السوفيتى بأن روسيا مستعدة للاشتراك بقواتها المسلحة لوقف العدوان على مصر .

ولما أعلنت الدول المعتدية وقف عدوانها أصدر الاتحاد السوفيتى بيانا فى ١٠ نوفمبر اعرب فيه عن قلقه وتخوفه من أن يكون قرار وقف العدوان مناورة يراد بها كسب الوقت من أجل المزيد من القوات لاستئناف الحرب العدوانية على مصر وجميع بلدان الشرق فى مغامرة أوسع نطاقا واشد ضخامة . وأعلن الاتحاد السوفيتى انه اذا ما طلت فرنسا وبريطانيا واسرائيل فى سحب قواتها من الأراضى المصرية فلن تعوق السلطات المسئولة فى الاتحاد السوفييتى سفن المتطوعين الراغبين فى الاشتراك فى نضال الشعب المصرى من أجل استقلاله .. كان ذلك هو موقف الاتحاد السوفيتى من العدوان .

* * *

وعندما صدر قرار الأمم المتحدة بوقف اطلاق النار كان شعب مصر بأسره معبأ تعبئة تامة لمواجهة العدوان فمعركة بورسعيد التى قررت دولتا العدوان انها ستكون نهاية كفاح مصر أوضحت للدولتين وللعالم بأسره انها بداية لحرب لن تنحصر نيرانها داخل حدود مصر بل ستكون حربا تشمل الشرق بأسره بل حربا ستجر العالم كله .

ومن أجل هذا وبعد ادراك دولتى العدوان المصير المحتوم الذى ينتظرهما قبلتا وقف اطلاق النار ... !!

* * *

ان المكاسب التى عادت على مصر نتيجة للعدوان بعضها سياسى والآخر اقتصادى فقد الغت مصر معاهدة الصداقة والجلاء المعقودة بينها وبين بريطانيا وتم لمصر تصفية المصالح الفرنسية والبريطانية تلك المصالح التى ظلت الدولتان تعملان على تنميتها وتثبيتها خلال قرنين من الزمان ولكن هذه المكاسب رغم ضخامتها لا تقاس بالكسب المعنوى الذى حققته معركة بور سعيد . وفى هذا يقول الرئيس جمال عبد الناصر :

ان الشعب المصرى باسترداد قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته فى الصميم واثبت صلابته بتحمله العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول المعركة المسلحة فى وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصرى بثباته الرائع وبقتاله المرير ضد الغزو استطاع أن يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل فى التطور الدولى .

ولقد كان التحول الرائع فى المعركة نقطة فاصلة فى حركات التحرير . ان الشعب المناضل الذى كان يواجه الطغاة الكبار وحده . لم يعد وحيدا وانما انقلب الموقف رأسا على عقب نتيجة للمقاومة الوطنية الباسلة .

ان الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه وجدوا انفسهم فى عزلة عن الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا تشد أزره وتلوح له بايديها تحية وتضامنا معه .. ان الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس انهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة .. ان نهاية هذا العدوان البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت بفضل نضال شعبنا .

قناة السويس

فى ظل الادارة المصرية

الادارة المصرية تحطم

خرافة التفـوق الأوروبى

دأب الاستعمار طيلة تواجده فى بلادنا على ترديد النغمة القائلة بأن المصريين ـ شانهم فى ذلك شان بقية الشعوب المستعمرة ـ لا يصلحون ، وليس فى مقدورهم ادارة المشاريع الكبيرة ...

... لماذا ؟ ..

لان هذه المشاريع تحتاج الى خبرة ، والخبرة الفنية ، فى الصناعة أو فى الادارة محصورة فى أوربا وبين ايدى الأوربيين . الذين تتركز فى بلادهم مقومات الحضارة ، ويتركز فيها كذلك التقدم العلمى والتكنولوجى ... اما الشعوب المتخلفة الواقعة تحت سيطرتهم ، فهى تفتقد عناصر المدنية الحديثة ، والى المهارات الأساسية اللازمة فى عالم الصناعة والادارة ...

وبطبيعة الحال فالنتيجة المنطقية لهذا الزعم الاستعمارى . هى أن تتخلى الشعوب المستعبدة عن التفكير فى تشييد صناعات ضخمة لأنها لا تستطيع ادارتها ، وصرفها عن التفكير فى تأميم المشاريع الموجودة فى أراضيها ويديرها الاستعمار لحسابه .. وتركها للاستعماريين .. وليس أمام هذه الشعوب الا أن تقنع بكل ما هو بسيط غير معقد .. وبالتحديد فلقد كان الاستعمار يهدف الى أن تنصرف هذه الشعوب الى الزراعة وحدها لأنها لا تصلح الا لها .

لقد لجأ الاستعماريون دوما الى تحطيم الروح المعنوية للشعوب المستعبدة بشككونها فى مقدرتها على الخلق والابداع ، وتحقيق للتقدم ..

ولكن معركة السويس كانت بداية انهيار هذه الخديعة الاستعمارية .. واثباتا على بطلانها .. لقد دللت على أن الشعوب المقهورة قادرة بعزيمتها الثورية وبروحها النضالية على صنع المعجزات .. وعلى ادارة أى مشروع ، بل واحراز نجاحات أكبر من تلك التى تحرزها الدول الاستعمارية معتمدة فى ذلك على قدراتها الذاتية ، وعلى جهود أبنائها المناضلين .

وادارة هيئة قناة السويس تعتبر قمة التدليل على ذلك . لأن القناة من أضخم المشاريع العالمية الموجودة وتأثيرها يتخطى الحدود العالمية الى العالم اجمع . ليؤثر فى حركة التجارة العالمية كلها ، وقد ادى نجاح المصريين فى ادارتها بل واحراز تقدم سريع وتحسين العمل فيها وسط ظروف الخراب والتدمير التى تركتها جيوش العدوان المدحورة .. الى حفز همم الشعوب الأخرى فى العمل على استعادة سيطرتها على مقدراتها والتخلص من مركبات وعقد النقص التى بثها الاستعمار فيها ..

ان قصة ادارة المصريين للقناة منذ تأميمها حتى الآن ، تعتبر احدى قصص البطولة النادرة فى حياة الشعوب المناضلة ضد الاستعمار وضد سيطرتهم على مقدرات بلادنا ، وتحطيم الأساطير التى ينسجها حول عجز الشعوب عن ادارة المشاريع الضخمة .. لقد ادار المصريون القناة بطريقة افضل وأحسن مما كان يديرها بها الأجانب .. وقاموا بمشاريع رفعت من مستوى الخدمة التى تؤديها القناة لحركة التجارة العالمية ، والتى عجزت عنها الادارة الاجنبية ... الخ .

أن التدليل على ما أحرزته الادارة المصرية من تقدم منذ التأميم حتى الآن تؤكده الحقائق والأرقام .. فما الذى تقوله الحقائق وتحكيه ؟

حال القناة قبل التأميم

بلغت مساحة القطاع المائى ١٢٥٠ مترا مربعا فى معظم أجزاء القناة . ولم يكن هذا القطاع يسمح بالوفاء بمواجهة التطور المستمر فى صناعة السفن وفى حركة التجارة العالمية ، فقد كان غاطس السفن المسموح لها بالمرور لا يزيد عن ٣٤ قدما .. وكانت الادارة الأجنبية قد وضعت مشروعا لتحسين القناة بفرض زيادة القطاع المائى للقناة فى بعض أجزائها الى ١٥٠٠ متر مربع مع ترك عنق زجاجة فى القنطرة والفردان ومنحنيات الجسر والقطاع الجنوبى وكان فى ذلك تعريض سلامة الملاحة للخطر .. ومن ناحية الصيانة فقد كانت الادارة الأجنبية تستعمل حوالى ٤٠ طرازا مختلفا من التكسيات الحامية لجوانب القناة والتى أثبتت عدم جدواها وكفاءتها ، كانت معظم عمليات الصيانة غير مدروسة دراسة وافية وانما سادها طابع الارتجال وعدم التخطيط .. أما ادارة القناة فكانت توجد خارج الجمهورية .. ولم تكن الشركة الأجنبية المؤممة تهتم بالصرف على القناة لرغبتها فى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وتقليل مصروفاتها . لدرجة أن ميناء بور سعيد لم تقم الشركة بانشاء أرصفة عميقة به علاوة على وجود

مجموعة من الجزر وسط الميناء تحد من حرية الحركة أمام السفن .. علاوة على أنها لم تمد القناة بحاجتها من المعدات والكراكات والمعدات اللازمة للصيانة والانقاذ وأعمال الانشاءات .. بل ولجأت الى التخلص من المعدات القليلة التى فى حوزتها .. أما بالنسبة للوظائف الرئيسية فيها فقد قصرتها على الأجانب دون المصريين حتى لا يطلعوا على أسرار العمل فى الشركة ولا تتكون لديهم أى خبرة فنية بالعمليات الدقيقة فيها . وكانت تفضل عليهم الأجانب ... وكان هدف الشركة من ذلك هو عدم تمكين المصريين من اكتساب المعرفة والخبرة التى تتيح لهم ادارة القناة حين ينتهى عقد امتياز الشركة عام ١٩٦٨ حتى يفشلوا فى ادارة هذا المرفق الهام وتضطر الجمهورية الى تجديد عقد الامتياز ...

بايجاز .. كان ذلك حال القناة وقت التأميم .. قاصرة على مسايرة التطور العالمى فى بناء السفن ، ومعداتها قليلة وهزيلة ، والأجانب يسيطرون على الوظائف الأساسية بها . والعمل يتم بدون تخطيط يتلاءم مع أهمية هذا المرفق ...

لم يكد التأميم يتم حتى بدأت المؤامرات الاستعمارية تتوالى ، وكان أخطرها هو سحب المرشدين الأجانب من العمل . وكانت الشركة تأمل أن تتعطل الملاحة وتظهر للعالم فشل المصريين فى ادارة القناة . وتجر عليهم حنق دول العالم التى يتوقف سلامة اقتصادها على انتظام حركة الملاحة بالقناة .. الا أن ضربة سحب المرشدين الاجانب رغم شدتها لم تؤد الى تعطل الملاحة كما توقع الذين خططوا لها . وتولى المرشدون المصريون مع من بقى معهم من المرشدين الأجانب القيام بدور فذ فى انتظام سير العمل فى القناة .. ثم جاء العدوان الثلاثى ونزول قوات الغزو فى بور سعيد ليصيب القناة بأضرار جسيمة . فقد تحطمت بفعل عمليات القذف الجوى كثير من المعدات الموجودة . وضربت ورش الشركة فى بور سعيد ونهبت .. وبذلك واجهت الادارة المصرية موقفين : الأول بعد التأميم مباشرة حين وجدت الشركة فى حال يرثى لها .. والثانى بعد العدوان وتحطيم وتخريب معظم مهمات ومنشآت القناة .. وكان عليها أن تخرج من هذا الحطام بسرعة .. وقد كان .. فلم تكتف الادارة المصرية باعادة القناة الى ما كانت عليه . وانما طورتها ومازالت تطورها باستمرار لخدمة حركة التجارة العالمية ..

مشروع ناصر

ما ان تسلمت الادارة المصرية قناة السويس حتى بدأت فى اعداد دراسات حول المشاريع التى تضمن تمكين القناة من تقديم خدمات أفضل للسفن العابرة ، ومواجهة التقدم العالمى فى صناعة بناء السفن ، فقامت باعداد أول واكبر المشروعات . وهو مشروع ناصر . ويهدف الى ازدواج القناة ، والسماح للسفن والناقلات الضخمة بالمرور فى الاتجاهين . وقسم العمل فى المشروع على مراحل :

المرحلة الأولى — وبدأ العمل فيها فى يناير ١٩٥٨ ، وفيها تم توسيع القطاع المائى للقناة الى ١٨٠٠ متر مربع ، وتعميق القناة والسماح بمرور السفن التى يصل غاطسها الى ٣٧ قدما أى أكثر بقدمين عن ذى قبل ، اذ كان أقصى ما يسمح به هو للسفن التى يصل غاطسها الى ٣٥ قدما فقط .. كذلك تم تحسين جميع المنحنيات بحيث لا يقل نصف قطر أى منها عن ٣٠٠٠ متر ، وقد زيد القطاع المائى عند منحنيات الجسر الى ٢٢٠٠ متر مربع .. وكذلك تم توحيد طرز التكسيات التى تحمى جوانب القناة ، واستبدلت الطرز القديمة والمتعددة التى كانت تستعملها الادارة الأجنبية ، بطراز موحد مبنى على أسس علمية حديثة .. وفى هذه المرحلة تم كذلك ادخال تحسينات وتعديلات كثيرة على المعدات والمهمات والوحدات العائمة مثل الكراكات ولنشات القطر والانقاذ والأوناش العائمة وماكينات الورش ومهمات الارشاد اللاسلكية والضوئية لتقديم أحسن خدمة وبكفاءة عالية ..

لقد كان من أثر هذه المرحلة الأولى من مشروع ناصر لتحسين القناة أنه أمكن للسفن التى تصل حمولتها الى ٥٥ الف طن بالمرور بالقناة بزيادة قدرها ٥٥ ألف طن عما كان مسموحا به من قبل فى عهد الادارة الأجنبية وبلغت تكاليف هذه المرحلة ٤٠ مليون جنيه مصرى .

المرحلة الثانية من المشروع : بدأ العمل فى هذه المرحلة فى سبتمبر ١٩٦١ وكانت تهدف الى تعميق الجزء الجنوبى للقناة ليسمح للسفن التى يصل غاطسها الى ٣٧ قدما بالمرور ، وتم تطهير ٧ ملايين متر مكعب من المواد الصلبة والمفككة ، وبلغت تكاليفها مليونين من الجنيهات .. ثم بدأت الهيئة فى تعميق القناة مرة أخرى للسماح للسفن التى يصل غاطسها الى ٤٠ قدما بالمرور . وتقوم الادارة الهندسية بالهيئة بعمل دراسات حول عدد من المشاريع الضخمة التى سيجرى تنفيذها ... لقد انعكس ذلك على حركة الملاحة وعلى ايرادات القناة .. ففى عام ١٩٦٥ عبرت القناة ٢٠٢٨٩ سفينة ، مجموع حمولتها ٢٤٦٫٨١٧٫٠٠٠ طن ، وبلغت الأيرادات

۸٥ر۷۹۲ر۰۰۰ جنيه مصرى ، أما فى العام السابق أى فى عام ١٩٦٤ ، فقد كان عـدد السفن التى عبرت القنـاة ١٩ر٩٤٣ سـفينة مجموع حمولتها ۲۲۷ر۹۹۱ر۰۰۰ طن ، وبلغت ايراداتها ۷۷ر٦۹۷ر۰۰۰ جنيه مصرى . أى ان عمليات التحسين نتج عنها زيادة عدد السفن العابرة وسيظل عدد السفن فى زيادة مطردة وبالتالى سوف تزداد ايرادات القنـاة . باطـراد عمليات التحسين المستمرة التى تقوم بها الادارة المصرية . اذ أنها تقوم بتخطيط مشاريعها وفقا لأحدث التطورات العلمية فى بناء السفن والناقلات . وهى على صلة دائما بشركات بناء السفن العالمية ، لأن ترسانات بناء السفن تتجه حاليـا الى بنـاء السفن والناقلات الضخمة والاستغناء عن السفن الصغيرة ، أى ان اطوال وغاطس السفن سوف تزداد وبالتالى من الضرورى توسيع وتعميق القناة لمواجهة هذا التطور العالمى ، ولما كانت الادارة المصرية تهدف الى خدمة حركة التجارة الدولية بأنها تساير فى تحسيناتها للقناة آخر ما يتوصل اليه العلم فى بناء السفن . وقد صرفت الادارة المصرية على عمليات التحسين منذ التاميم حوالى ١٥ ٪ من ايرادات القناة . بينما بلغ ما كانت الادارة الأجنبية تصرفه ما لا يتجاوز ٤ ٪ من الايرادات .

مركز البحوث

انشأت الادارة المصرية معهـدا للبحوث بمدينة الاسماعيلية ليقـوم بالدراسات الهيدروليكية لكل قطاعات القناة وموانيها ودراسـة طبيعة طبقات التربة لتقدير قوة تحملها واختيار مواد الانشاء المختلفة المستعملة فى الانشاءات وبناء السفن ، وهذا المركز يعتبر الأول من نوعه فى منطقة الشرق الأوسط كلها ، ولا يقتصر عمله على قناة السويس وحدها وانما يمتد ليشمل اجراء التجـارب لجميع الموانىء والشواطىء ، وهـو مجهز بأحدث المعدات والأجهزة العلمية ..

مشاريع اخرى :

ميناء بور سعيد

لم تقف جهود الادارة المصرية عند حدود تحسين مجرى القناة عن طريق تعميقه وتوسيعه ، وانما بدات تقوم بسلسلة من المشاريع والأعمال المتصلة بخدمة الملاحة فى القناة . وكذلك الاسهام فى دعم الاقتصاد القومى ، وامتد نشاطها كذلك خارج حدود البلاد الى الخارج مما يعكس مدى نجاح هذه الادارة ومدى الجهود الجبارة التى تبذلها .

.. فما هى جهود الادارة المصرية فى هذه المجالات ؟

قلنا ان الادارة الأجنبية اهملت ميناء بور سعيد اهمالا تاما ، وتركت فيه الجزر التى تعوق حرية السفن وقدرتها على المناورة .. كذلك لم تنشىء بالميناء ارصفة عميقة .. الخ .. باختصار كان هذا الميناء . شأنه شأن اى شىء آخر ــ لم يكن الا بقرة تدر اللبن فقط .. وبعد انتقال الادارة الى المصريين . شرعوا فى تحسين ميناء بور سعيد وتجهيزه ليساهم فى خدمة الاقتصاد العالمى . وتكلفت عمليات التجهيز والتحسين اربعة ملايين من الجنيهات صرفت فى تحقيق :

١ ــ انشاء ارصفة عميقة بطول ١٨٠٠ متر تسمح برسو سفن كبيرة مهيأة بالمعدات الميكانيكية الحديثة والأوناش الكهربائية والمخازن وخطوط السكك الحديدية . وفى بناء هذه الأرصفة العميقة استعملت ستائر لوحية حديدية من أكبر طراز موجود فى العالم .

٢ ــ تعميق الممر الملاحى ومدخل الميناء بحيث يسمح المدخل بمرور السفن فى الاتجاهين ، وازالة الجزر الموجودة فى الميناء والتى كانت تحد من حرية السفن فى الحركة وقدرتها على المناورة .

٣ ــ انشاء كوبرى ضخم بمنطقة الرسوة عند مدخل الميناء لتحسين وسائل الاتصال بين المدينة وباقى اجزاء البلاد ، ونقل السور الجمركى الخاص بالميناء نحو الغرب لتوسيع المنطقة الجمركية لتستوعب أكبر عدد من المصانع الجديدة ومن مستودعات التخزين .

٤ ــ كذلك انشاء ميناء خاص لرسو سفن الصيد عند مدخل الميناء حتى لا تتسبب سفن الصيد فى عرقلة الملاحة فى الميناء ، وقد زودت الهيئة هذا الميناء بالأرصفة اللازمة وبحلقات السمك ومخازن الوقود .

الحوض العائم

قامت الهيئة ببناء حوض عائم تبلغ قوة رفعه ٢٥٫٠٠٠ طن قادر على خدمة السفن والناقلات التى تصل حمولتها الى ٥٠٫٠٠٠ طن ، وليستطيع القارىء أن يقدر مدى أهمية هذا الحوض للسفن العابرة أن يعرف أن السفن العابرة التى كانت تحتاج الى الاصلاح كانت أقرب الأحواض اليها توجد فى ميناْئى « نابولى » بايطاليا ، و « ديربان » بجنوب افريقية .. وبالفعل قدم هذا الحوض العائم خدمات لا تعد ولا تحصى للسفن ووفر عليها الوقت والمال .

الترسانة البحرية : انشأت الهيئـة ترسانة بحرية لصـناعة السفن واصلاحها ، بمنطقة بور فؤاد وهذه الترســانة تسمح فى مرحلتها الأولى ببناء سفن تصل حمولة كل واحـدة منها الى ٦٠٠٠ طن بمعدل سفينتين كل عام ، وفى المرحلة الثانية بناء سفن تصل حمولة الواحدة الى ١٢ الف طن بمعدل أربع سفن كل سنة . وبالاضافة الى عدد العمال فى الورش العمومية للهيئة ببور فؤاد فان الترسانة ستستوعب خمسمائة عامل ماهر وخمسمائة عامل عادى ... وقامت الترسانة ببناء عدة سفن من احسن وادق السفن ، كذلك تؤدى خـدمات لا تعـد ولا تحصى السفن الأجنبية التجارية والحربية على السواء .

انشاء كوبرى الفردان

ستقوم الهيئة بانشاء كوبرى جـديد بمنطقـة الفردان بدل الكوبرى القديم الذى يعتبر عنق زجاجة يحد من حرية السماح للسفن الكبيرة بالمرور فى القناة . ويبلغ طول الكوبرى الجديد ٣١٧٫٠٤ متر ويتحرك على صنيتى دوران على كل من جانبيه ، ويبلغ طول ذراع الحركة بكل فتحة ٨٤ مترا . وهو اطول ذراع كوبرى متحـرك فى العـالم ، وراعت الهيئـة فى تصميم الكوبرى امكانية زيادة القطاع المائى للقناة فى المستقبل ليصـل الى ٢١٠٠ متر مربع دون المســاس بالكوبرى أو التأثير على قاعـدتيه .. وغير ذلك قامت الادارة المصرية بانشاء مشروع الاتصال اللاسلكى والارشاد فى غاطس السـويس مما نتج عنه انعـدام الحوادث التى كانت تقـع بكثرة فى هذا الميناء .

وتقوم الهيئة حاليـا بالاشراف على عدد من الشركات التى انشأتها أو تولت الاشراف عليها .. مثل :

١ ــ شركة القنـاة للاصلاحات البحـرية ببور سـعيد لصيانة السـفن واصلاحها .

٢ ــ شركة القناة للانشاءات البحرية ببور سعيد لصيانة واصلاح السفن وبناء اللنشات والصنادل .

٣ ــ شركة الأعمـال الهندسية البور سعيدية لاصلاح سفن اعالى البحار واصلاح اجهزة الرادار والبوصلات الكهربائية وأجهزة التبريد وبناء واصلاح كافة الوحدات العـائمة واقامة المنشآت الحـديدية مثل صهاريج البترول وخطوط الأنابيب .

٤ ـ شركة القناة لرباط السفن ببور سعيد لربط السفن فى الأماكن المخصصة لذلك .

٥ ـ شركة القناة لصناعة الحبال ببور سعيد ويعمل بها ٤٠٠ عامل وتوفر ٢ مليون جنيه سنويا على البلاد .

٦ ـ شركة القناة للأنوار الكاشفة ببور سعيد لأعمال الشحن والتفريغ بالسفن وتزويدها بالأنوار الكاشفة .

٧ ـ شركة التمساح لبناء السفن بالاسماعيلية لبناء المهمات العائمة المتوسطة الحمولة .

٨ ـ شركة الاسماعيلية لصناعة الأرضيات والمواد العازلة بالاسماعيلية لصناعة البلاط الأسفلتى ومشتقاته .

٩ ـ ترسانة السويس البحرية بالسويس لاصلاح السفن الكبيرة التى تعبر القناة وتملك الشركة حوضا جافا .

كذلك تتبع هيئة قناة السويس الشركات التالية الخاصة بالنقل البحرى :

١ ـ الشركة العربية المتحدة للملاحة .

٢ ـ الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى .

٣ ـ الشركة العربية المتحدة للأشغال العامة والتوريدات البحرية .

٤ ـ الشركة العربية المتحدة لاصلاح السفن .

٥ ـ الشركة العربية للشحن والتفريغ .

٦ ـ شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية .

٧ ـ شركة القناة للتوكيلات الملاحية .

كذلك انشئت شركة القناة لأعمال الموانى .

.. وبجانب العمل المستمر لتطوير القناة وتحسين الخدمة فيها قامت الهيئة بتنفيذ عدد من المشاريع للهيئات الأخرى ، وفى خارج البلاد كذلك .

مثل تطهير ميناء الاسكندرية وتعميقها ، وتطهير ميناء السويس ومرسى مطروح . كذلك تطهير وردم منطقة الترسانة البحرية بالاسكندرية ـ دراسة مدخل البحيرات ، انشاء أرصفة فى ميناء أبو زنيمة ، المساهمة فى عمليات السد العالى .

وفى الخارج فقد قامت الهيئة بتطهير ميناء الشويخ بالكويت ، وتطهير ميناء كوناكرى بغينيا .

المصريون بدلا من الأجانب

وبالنسبة لخدمة العاملين بالهيئة فانها تقدم اليهم كافة التسهيلات من علاج وسكن ؛ ولعمالها تعمل الهيئة باستمرار على رفع مستواهم الفنى عن طريق التدريب وافتتاح معاهد للتدريب المهنى لتخريج العمال المهرة ثم تقوم بتعيينهم فى شركاتها ومصانعها ، ولا تبخل عليهم بالمال اللازم . . .

والآن . . وبعد عشر سنوات من انتقال الادارة الى المصريين استطاعت الادارة المصرية ان تقضى على الأكذوبة الكبرى التى روجها الاستعماريون وعملاؤهم من الانهزاميين ، من ان المصريين لا يستطيعون بمفردهم ادارة المشاريع الحيوية داخل بلادهم وانهم لا يصلحون الا لما هو بسيط وغير معقد . . لقد اثبتت الادارة المصرية قدرتها الخارقة ليس فقط على ادارة المشاريع الهامة بكفاءة ونجاح . وانما ادارت اهم المشاريع فى العالم كله ، ليس كما كان يديره الأجانب الأوربيون ، وانما بطريقة أحسن وأكفأ . . شهد لها العالم كله بذلك . . وادخلوا من الأعمال الفنية ما عجز عنه الأوربيون . . وفى ختام هذه العجالة التى استعرضنا فيها بايجاز شديد جدا ما قامت به الادارة المصرية من مجهودات حتى كدنا ألا نوفيها حقها الذى تستحقه . نود أن نشير الى واقع يلخص عبقرية هذه الادارة ومثابرتها على العمل الجاد . . هذا الواقع هو احتلال المصريين من فنيين وعمال للعمليات الفنية فى الهيئة . وانهم أصبحوا الأغلبية الساحقة . . ان ذلك يؤكد أن المصريين بجهودهم الذاتية واعتمادا على روحهم النضالية استطاعوا وحدهم ادارة القناة وتطويرها دون الاعتماد على الأجانب وعلى خرافة انفرادهم بالعمليات الفنية دون غيرهم من باقى الشعوب .

بالنسبة للمرشدين يصل عددهم حاليا الى ٢٢٣ مرشدا ، عدد المصريين ١٧٥ مرشدا ، والأجانب ٤٨ مرشدا . . وتوزيع الأجانب العددى حسب جنسياتهم كالآتى :

١٢ يونانى و ١١ يوغسلاف و ١٠ بولنــدى و ٦ المــان و ٣ ايطاليين و ٣ أسبان و ١ امريكى و ١ ايرانى و ١ تركى .

بالنسبة لعدد العاملين بالهيئة يصل عددهم الى ١١٫٣٩٢ موزعين حسب فئاتهم كالاتى :

عمـال : ٩٩٦٨ ، يصل عدد الأجانب فيهم الى ٢٢٢ عاملا أجنبيا فقط ، والعمال يتقاضون مرتبات سنوية تبلغ ١٫٩٠٠٫٠٠٠ جنيه .

موظفون : يصل عددهم الى ١٤٢٤ موظفا ، عدد الأجانب فيهم ٧١ موظفا فقط ، ويتقاضى الموظفون مرتبات سنوية تبلغ ١٫٧٣٥٫٠٠٠ جنيه .

ويلاحظ من ذلك :

أولا — أن المصريين هم الأغلبيــة الســاحقة فى المرشــدين والعمــال والموظفين .

ثانيا — انه لا يوجد انجليزى أو فرنسى واحد فى المرشدين او العمال أو الموظفين .

أثرتأميم

قناة السويس

في المجال الدولي

أثر التأميم فى المجال الدولى

لم تشن بريطانيا وفرنسا وهما الدولتان الكبيرتان الغنيتان عدوانا عسكريا على دولة صغيرة وفقيرة لم يمض على استقلالها غير بضعة شهور ، من أجل ضمان استمرار حصولهما على ثلاثين او أربعين مليونا من الجنيهات كل سنة هما ايراد القناة ، لأن الحروب لا تقع لأجل بضعة ملايين من الجنيهات !

أن ضراوة وقسوة العدوان والهستيريا التى سبقته وصاحبته تعكس مدى الرعب الذى استولى على المعتدين من النتائج والآثار التى قدروا أنها ستقع نتيجة للتأميم على حركة الشعوب المناضلة وعلى وضع الاستعمار عموما فى العالم .

لم تكن بضعة الملايين من الجنيهات اذن هى السبب فى العدوان ، وانما ما سيترتب على عملية التأميم ذاتها من نتائج سياسية واقتصادية على المستوى العالمى كله هى سبب العدوان الاستعمارى .

فلماذا شنت الدولتان الغنيتان الحرب ؟ أو ما هو مضمون عملية التأميم ؟

ان تأميم قناة السويس يعنى أن عصرا جديدا قد بدأ يزول فيه الرعب والخوف من تحدى الدول الصغيرة والشعوب المناضلة والفقيرة للدول الاستعمارية الكبرى . لقد كانت حركات الدول الصغرى ازاء مواقف الاستعمار لا تخرج عن كونها ردود فعل سلبية فى معظم الأحيان وقبول الأمر الواقع ..

لقد لجأ الاستعماريون الى محاولة اذلال الثورة المصرية واخضاعها عن طريق سحب عروضهم بتمويل السد العالى ، ومحاولتهم اهانة مصر عن طريق التشكيك فى قدرتها ، وازاء ذلك لم تكن حركة مصر ردة فعل سلبية متخاذلة ، وانما كانت ردة فعل سريعة وقاسية ، وكانت ضربة ساحقة . وتلك هى أولى نتائج عملية التأميم .. الأثر المعنوى .. وهو قدرة الدول الصغيرة على تحدى الاستعمار ومواجهة تحركاته وتسديد ضربات قاتلة اليه ..

والنتيجة الثانية التى يعنيها التأميم ، هى ان الدول الصغرى لا تحتاج الا الى قيادة شجاعة وتعبئة شعبها لانهاء عمليات الاستغلال الاستعمارى

والنتيجة الثالثة ، هى أن التأميم يعتبر تحريضا ثوريا لكل الشعوب المستقلة ضد استغلال الاستعمار لمواردها .

ومن هنا خاف الاستعمار على مصالحه ، فلو سكت عن عملية التأميم فسيتعرض لمثلها ، خصوصا وأن مصر تحتل موقعا ممتازا مؤثرا فى المنطقة كلها .. وعلينا أن نلاحظ أن عملية التأميم كموقف ضد الاستعمار ، قد سبقتها مجموعة مواقف شجاعة أخرى تمثلت فى محاربة الأحلاف العسكرية وفى اتباع سياسة حيادية ، وفى كسر احتكار السلاح ومساندة الثورة الجزائرية .. لذلك كان التأميم فرصة الاستعمار ليوجه ضربة تعتبر درسا لهذه الدولة المتحررة والى قيادتها الثورية التى ستؤدى بسلوكها داخل وخارج بلادها الى اضعاف نفوذه . فكان العدوان ..

لقد ظن الاستعماريون أن تحرك جيوشهم وأساطيلهم البحرية وغارات طائراتهم كفيلة باسقاط القيادة الثورية المتمردة على نفوذهم المتحدية له . واعطاء كل من تسول له نفسه اتباع خطواتها أو تقليدها درسا قاسيا .. وبالمقياس العسكرى البحت ، فان نتيجة الصدام العسكرى المباشر بين القوات الاستعمارية والقوات المصرية المسلحة لم يكن فيها شك ، فقواتهم متفوقة بريا وجويا وبحريا تفوقا ساحقا ، والقوات المصرية لم تستكمل بعد تسليحها الكمى والنوعى ، ومصر ليست لديها الطاقة الاقتصادية التى تتيح لها نفسا طويلا فى خوض حرب تقليدية ضد بريطانيا وفرنسا . فليس أمامها اذن الا الاستسلام أو التعرض للدمار والاحتلال .. ولكن الغزو لم يواجه جيشا تقليديا ، وانما واجه شعبا بأكمله . وكان عليهم أن يخوضوا حربا طويلة ومريرة ومرهقة ضد شعب باسل تحت قيادة ذات شجاعة عالية وارادة حديدية ، فالحرب التقليدية الاستعمارية لا يمكن أن تواجه الحروب الثورية العادلة .. لقد أدى صمود المصريين البطولى الى احباط خطط الاستعماريين .. وقامت كل شعوب العالم تندد بالعدوان الاستعمارى الغاشم . لقد نظرت كل الشعوب المناضلة الى العدوان على أنه مقدمة لضربها بعد ذلك .. ولم تشهد هيئة الأمم المتحدة ، ولا شهد العالم فى أى حقبة تاريخية ، مثل هذا التأييد والاستنكار العالمى .. التأييد لمصر ، والاستنكار للمعتدين . وهذه التعبئة العالمية ما كانت لتحدث لولا موقف الشعب فى مقاومته العدوان .

لقد ظهر تضامن شعوب آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية بأجل صورة فى هذه المعركة . اذ قامت المظاهرات فى كل مكان منددة بالعدوان ومطالبة بوقفه ، وانهالت طلبات التطوع من العديد من البلدان للقتال

بجانب الشعب المصرى ضــد الغزاة . فالمعركة فى نظر هذه الشعوب لم تكن معركة مصر وحدها ، لأن معناها العــام ، هو محاولة الاستعمار فرض سلطاته على الدول التى استقلت حديثا وتحاول تدعيم استقلالها السياسى بالاستقلال الاقتصادى .. وكان العدوان يهدف كذلك الى ضرب نمو الدعوة الى الحياد التى ظهرت فى مؤتمر باندونج وتدعمت فى مؤتمر بريونى الذى عقــد فى يوغسلافيا فى يوليو ١٩٥٦ وضم جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو .. وكانت تتسع لتكتسب مزيدا من المؤيدين ..

فهل نجح العدوان فى ذلك ؟

لقد أدى العــدوان على عــكس ذلك ، اذ تدعمت الدعوة الى الحياد الايجابى والى رفض سياسة الأحلاف والارتباط بالكتل العسكرية وشهدت القاهرة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ ، مؤتمرا للشــعوب الآســيوية والافريقية حضره ٥٠٠ .. مندوب يمثلون ٤٨ شــعبا آسيويا وافريقيــا قــرر محاربة الاستعمار وتأكيد سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ونبذ استخدام القوة لحل المنازعات الدولية . لقد أكد العدوان حتمية وضرورة الارتباط بين شعوب آسيا وافريقية والى نمو موجة التحرر فى أمريكا اللاتينية ضد السيطرة الامبريالية الامريكية .

وأدى العدوان كذلك الى حصول عدد كبير من الدول الافريقية على استقلالها السياسى من الاستعمار ..

وتلك هى أولى نتائج حرب السويس

من التمصير الى التحول الاشتراكى

نتيجة للحرب حدثت عدة تطورات ونتائج ادت بتشــابكها وتفاعلها فى تحديد المسار التاريخى الاجتماعى لثورة يوليو .

فقد كانت مناسبة نادرة لالغاء اتفاقية الجــلاء التى وقعت فى ١٩٥٤ بيننا وبين بريطانيا قبل أن تنتهى المدة المنصوص عليها أو الاتفاقية ، ومن الضرورى أن نشــير هنا الى الغاء الاتفاقية لم يــكن الا الغــاء شكليا ، لأن النص الخاص بعودة القوات البريطانية الى منطقة القناة فى حالات خاصة حددتها الاتفاقية ، لم يكن سيعمل به أصلا من جانبنا ، والثــورة لم تكن لتسمح بعودة البريطانيــين مطلقا أو تحت أى ظرف من الظروف .. لقد كان العدوان مناسبة لانهاء الاتفاقية بشكل رسمى لأنها فعليا كانت منتهية من جانبنا بمجرد أن خرجت قوات الاحتلال .. وترتب على الغاء

الاتفاقية الاستيلاء على القاعدة البريطانيـــة بالضرورة وتصفية اشراف الخبراء الانجليز والاستيلاء على محتوياتها كرد على الخســـائر التى لحقت بالبلاد من جراء العدوان .

وكان من نتائج الحرب تأكيد عمليـــة التأميم والاقرار بملكية مصر للقناة واشرافها عليها : وباءت كل محاولات الشركة السابقة والاستعماريين فى منع مصر من السيطرة عليها الى الفشل . وفشلت محاولات تدويلها وأقرت دول العالم واعترفت بحق مصر فى ملكية وادارة القنـــاة واخذت فى دفع الرسوم اليها . لقد حاول الانجليز والفرنسيون تأخير عمليات الجلاء عن بورسعيد للضغط على مصر ، ولكن هـــذه المحاولة فشلت بدورها ورفضت مصر المساومة وطالبت بالجلاء دون قيد أو شرط كذلك أصرت مصر على عدم تطهير القناة الا اذا انسحبت القوات الاسرائيلية من سيناء . وقد كان لها ما ارادت .

اما أهم هذه النتائج للحرب فقد تمثلت فى بداية التحول نحو التغير الاجتماعى فى البلاد .. لقد صدر قرار التأميم لاستخدام حصيلة القناة فى تمويل مشروع السد العالى الذى سحبت الدول الاستعمارية عرضها السابق بتمويله هادفة من وراء ذلك الى عدم تمكين مصر من بنـــاء قاعدة اقتصادية تدعم من مكانتها ومن استقلالها الاقتصـــادى ومنعها من التصنيع .. ولم يمنع العدوان مصر من تحقيق استقلالها وقوتها الاقتصادية .. بل على العكس من ذلك . كان للعدوان أثر هائل فى الاسراع بهذه التطورات .

لقد كان نصيب مصر يبلغ نسبة ٧ ٪ من اجمالى ايرادات القنـــاة ، ولنتبين مدى بشـــاعة عملية النهب الذى كانت تمارسه الشركة القديمة يكفى أن نعرف انه فى عام ١٩٥٥ بلغت الايرادات الكلية للقناة ٣٢ر٢ مليون جنيه ، كان نصيب مصر ٧٥٠ ألف جنيه فقط والباقى يذهب الى جيوب حفنة من الأفاقين الأجانب . والتأميم يعنى بداية حصول مصر على مورد دائم للعملات الصعبة يمكنها من الوفاء باحتياجاتها ..

وفى أعقاب العدوان مباشرة كان الوضع الاقتصادى من حيث توزيع القوى المسيطرة على الاقتصاد كالآتى :

١ ـ رأس المـــال الأجنبى الفرنسى والانجليزى بصفة خاصـــة يسيطر على المراكز المـــالية الحساسة مثل البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية الخارجية . اى سيطرة الأجانب على المراكز التى تصب فيهـــا المدخرات والشىء الغريب حقا أن البنوك وشركات التأمين الأجنبية كان

نشاطها يعتمد على مدخرات المصريين وسيطرة الاجانب على مصادر التمويل ادى بالضرورة الى تحكمهم فى كثير من اوجه النشاط الاقتصادى وتوجيهه لخدمة الرأسماليات الاستعمارية .

٢ ــ اما القوة الثانية فقد كانت الرأسمالية المصرية لقد كانت الثورة تهدف للنهوض بالبلاد اقتصاديا وتوفير مستوى معيشى لائق بشعبها ؛ وكانت هاتان القوتان تقفان فى طريقها بدرجة أو بأخرى وبأشكال مختلفة . فالبنوك الأجنبية لجأت بعد التأميم الى التلكؤ فى تمويل محصول القطن والوكالات التجارية الأجنبية كانت تربط تجارة مصر الخارجية ببلاد معينة لتزيد من تبعيتها وتحقق أرباحا خيالية لها على حساب خسائر مصر ..

والراسمالية المصرية لم يكن يهمها الا تحقيق مزيد من الربح وتنظر للثورة على أنها اداة ستمكنها من وراثة راس المال الأجنبى .. وقد اضيف الى ذلك عامل آخر ، وهو فرصة الحصار الاقتصادى على البلاد بهدف تجويعها واجبارها على قبول الأوضاع التى فشلت الحرب عن فرضها ..

ان النتيجة العامة لهذا الموقف هو شل قدرة الثورة عن أن تحقق مبدأ « العدالة الاجتماعية » وهو أحد مبادئها الستة . لأن تحقيق العدالة الاجتماعية لن يتم الا بتصنيع البلاد وزيادة طاقتها وقدرتها الاقتصادية . وهذه الأوضاع كانت تقف أمام أى اتجاه جدى للتصنيع وبالتالى أمام تحقيق العدالة الاجتماعية .

لم تقف الثورة مكتوفة اليدين ازاء هذا الوضع فأصدرت فى ١٣ يناير ١٩٥٧ القانون الخاص بانشاء المؤسسة الاقتصادية نواة للقطاع العام ، وأصدرت كذلك قانونا بانشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومى ، وفى ١٥ يناير سددت الثورة ضربة عنيفة أخرى الى الاستعمار ، عن طريق ضرب سيطرته الاقتصادية فأصدرت قانون تمصير الشركات والبنوك الانجليزية والفرنسية وفى ١٩ يوليو من نفس العام صدر قانون بتمصير بورصات الأوراق المالية ، تخضع للتمصير . بنك الكريدى ليونيه والخصم الباريسى والبنك العقارى ، وبنك الرهونات ، بنك ابوثبان ، بنك باركليز والبنك الشرقى ، وشركة البردنشيال ، ولا باترنيل والجنرال دى بارى ، ومجموعة شركات الاونيون ومجموعة شركات الفينكس ومجموعة الناشونال وشركة بيرل وشركة لوربين ..

وبانشاء المؤسسة الاقتصادية التى بدأت بحوالى ٢٢ر٤ مليون جنيه وبتحطيم السيطرة الرأسمالية الأجنبية على عدد من النواحى الاقتصادية احتلت الدولة مكانا ملموسا فى الوضع الاقتصادى .. أصبحت طرفا مقابلا للقوى التى بقيت فى الميدان .. الرأسمالية المصرية المستقلة .. والرأسمالية المصرية لم تكن لتستطيع أن تتولى تصنيع البلاد بسبب ضعفها .. وكان على الدولة ان تلعب الدور الأكبر فى هذه العملية .. ولقد أدى الحصار الاقتصادى وحرب التجويع الى أن تسرع الدولة بقبول التحدى وبدأت فى وضع الخطط والبرامج للتنمية الاقتصادية وتقيم عددا من الصناعات . الا أنها اصطدمت بالرأسمالية المصرية التى اعتقدت أنها الوريثة الشرعية لما تم تمصيره من بنوك وشركات أجنبية . وان انتهاء المنافسة الأجنبية لها يعنى استتباب الأوضاع لها . وحاول الرأسماليون تصفية الثورة عن طريق احتوائها ففشلوا ، فجربوا أساليب الضغط لاجبارهم على التسليم ، وتقاعسوا عن استثمار أموالهم فى الصناعة ، ووجهوها نحو العقارات والمشاريع الاستهلاكية كما اتجهوا نحو الاكتناز ، بل ولجأوا الى عمليات الفلق الجزئى والكلى لمصانعهم .. وأيقنت الثورة أن بقاء جانب كبير من الاقتصاد القومى فى قبضة الرأسمالية يعنى تهديد كل خططها ومشاريعها للتنمية الاقتصادية بالفشل ، لأن التخطيط ليكون ناجحا يفترض بداهة سيطرة الدولة وملكيتها لوسائل الانتاج أو على أسوأ الظروف سيطرتها على القطاعات التى ستقوم بتنفيذ الخطة .. فبدأت تستدير للرأسمالية المصرية المستغلة لتصفى معها الحساب كما صفته مع الرأسمالية الأجنبية .. واتخذت اجراءات تمهيدية قبل توجيه ضربتها .. ففى شهر فبراير ١٩٦٠ أممت البنك الأهلى وبنك مصر الذى كانت الودائع الموجودة عند تأميمه تبلغ ٤٠٪ من مجموع الودائع الموجودة فى البنوك الأخرى ، وكان بنك مصر يسيطر على ٢٧ شركة فى مختلف المجالات الصناعية والتجارية والسياحية ، وأممت كذلك مخازن الأدوية .. وبهذه الخطوة سيطرت الدولة على مصادر التمويل .. وبعد ذلك بعام سددت ضربتها الكبرى الرئيسية الى الرأسمالية فى يوليو ١٩٦١ لتفتح أمام البلاد طريقا واسعا للسير نحو التنمية الاقتصادية والانعطاف الحاسم باتجاه الاشتراكية .

هكذا لم يؤد العدوان الى تحطيم قدرة البلاد الاقتصادية ، وانما أدت الحرب الى تحطيم سيطرة رأس المال الأجنبى والرأسمالية المصرية والانعطاف نحو الاشتراكية والتغيير الاجتماعى .

نتائج الحرب فى الوطن العربى

اما على الصعيد العربى فقد ادت الحرب الى جملة نتائج غيرت من مجرى الاحداث واتجاهاتها . وتحققت بالفعل مخاوف الاستعماريين وعملائهم الرجعيين ، من أن تأميم القناة سيقوض اركان النظام الاستعمارى والحكومات العميلة له .. وفى حقيقة الأمر فان نتائج الحرب فى الوطن العربى فاقت بآلاف المرات آثارها فى دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية

لماذا ؟

لأن البلاد العربية أجزاء من كل يسعى الى وحدته القومية ، ومعركة الحرية والاستقلال فى أى جزء هى معركة كل الشعوب العربية . تجمعها وحدة الهدف ووحدة المصير .. الهزيمة والنصر يعكسان أثرهما على البلاد العربية كلها وبسرعة هائلة ..

وقد جاءت ثورة يوليو فى وقت ازدادت فيه سيطرة الاستعمار والرجعية العربية ، وازدادت فيه عوامل الضعف خصوصا بعد نكبة فلسطين ، لقد كانت الشعوب العربية تفتقد القيادة الحازمة والشجاعة التى تعيد اليها ثقتها بنفسها وتقودها نحو النصر .. النصر على الاستعمار واسرائيل .. والنصر على الرجعية والتخلف وبناء مجتمع جديد قوى مترابط وامتلاك قوة عسكرية وسياسة تتلاءم مع الامكانيات الاقتصادية الهائلة الموجودة فى الوطن العربى ومع موقعه الاستراتيجى .. وكانت ثورة يوليو هى الأمل . لأنها بدأت بالفعل تحطم عوامل القهر الداخلية ، والخارجية ، فأسقطت الملكية والاقطاعيين وتحكم الرأسماليين ، وتحدت بشجاعة نادرة الاستعمار ، وبدأت تبنى جيشا حديثا قادرا على ردع اسرائيل .. ومعنى ذلك هو أن مصر تتحول تدريجيا لتكون القاعدة التى تتطلع منها الجماهير العربية نحو آمالها . وتتحول لتكون مركز اشعاع ثورى يمد كل المناضلين بالعون المادى والأدبى لذلك سارعت الرجعية العربية والاستعمار الى محاولة حصر آثارهما داخل الحدود الاقليمية المصرية ومنعها من الانتشار فى البلاد العربية .. وبدأ أول صدام مباشر بين الاثنين فى معركة الأحلاف العسكرية فقادت مصر الثورة معركة ضارية وناجحة ضد حلف بغداد وضد سياسة الارتباط بالغرب ونجحت فى تعبئة الجماهير العربية ، وأسقطت جلوب فى الأردن واهتزت عروش وممالك .. وجاءت ضربة التأميم لتكمل قمة التحدى للسيطرة الاستعمارية .. ثم جاء اندحار العدوان والصمود البطولى للشعب فى مواجهته وسارعت

الجماهير العربية لمقاومة الاستعمار . الى انفتاح الباب على مصراعيه امام رياح التغيير الجذرى فى الوطن العربى .. لقد ادت الحرب الى تعبئة المشاعر القومية والى انضاج الوعى القومى واحساسه بوحدة المعركة ووحدة المصير وحتمية الوحدة والنضال المشترك ، ولم تكتف الجماهير العربية بالمظاهرات ضد العدوان . وانما تجاوزت هذه الحالة السلبية الى المقاومة الايجابية فنسفت أنابيب البترول فى سوريا . وحدثت اشتباكات فى ليبيا مع القوات البريطانية ، وشدد المناضلون الجزائريون هجماتهم على القوات الفرنسية وفى المدن وجميع امارات الخليج .. وفى العراق حدثت اشتباكات دامية بين الجماهير وبين الحكم الرجعى الملكى الهاشمى .. ان حرب السويس كانت احدى النقاط الفاصلة فى تحول هائل فى الوطن العربى ، فأدت الى استقطاب الرجعية فى جانب واستقطاب الجماهير فى الجانب الآخر .. وهذه هى أولى النتائج . ازدياد الوعى بوحدة المعركة والمصير وبتحديد أكثر دقة لمواقع القوى الرجعية المتعاونة مع الاستعمار ..

أما النتيجة الثانية : فقد كانت الوحدة السورية المصرية فى ١٩٥٨ ، نتيجة ضغط شعبى هائل . لتكون أول وحدة فى تاريخ العرب الحديث . ولتزيد من ارتفاع مستوى الوعى والادراك بحتمية الوحدة وضرورتها .. وما أن قامت الجمهورية العربية المتحدة حتى ازدادت المعارك ضد الاستعمار والرجعية عنفا ، وأصبح العرب يمتلكون اداة أكثر فاعلية للضغط على اسرائيل وتهديدها تهديدا حقيقيا . وكذلك تهديد الأنظمة الرجعية .

سقوط نورى السعيد : وكنتيجة مباشرة للوحدة التى كانت بدورها احدى نتائج الحرب – ان بادرت الأسرة الهاشمية الحاكمة فى العراق والأردن الى اقامة اتحاد هاشمى فيما بينهما لمواجهة وحدة مصر وسوريا وليحموا حكمهم من التصدع . الا أن هذا الاتحاد المزيف العميل كشفته الجماهير وحكمت عليه بالموت . فلم تمض شهور على قيام الوحدة حتى انهارت اكبر وأعتى قلاع الرجعية فى الوطن العربى .. لقد سقط الحكم الملكى الهاشمى فى العراق وسقط عميل الرجعية الخائن **نورى السعيد** لقد كان سقوطا مروعا يدل على عمق الاثر الذى تركته حرب السويس ، لقد كان الحكم الملكى ونورى السعيد فى العراق يحرضان علانية على أسقاط عبد الناصر ، وسمحا للانجليز باستخدام مطار الحبانية كقاعدة تشن منها الطائرات المغيرة غاراتها .. وواجه بالرصاص وبالسجن الجماهير التى تظاهرت ضد العدوان .

ثورة الجزائر : ومن ضمن نتائج الحرب كذلك ازدياد الثورة الجزائرية قوة .. لقــد كان من ضمن الأهداف التى حركت فرنســا للاشتراك فى العدوان هو أنها ايقنت أن القضاء على الحركة الجزائرية لن يكون الا بالقضاء على القيادة الثورية المصرية التي حولت مصر الى مركز امداد معنوى ومادى للثورة الجزائرية .. وبقاء الثورة المصرية يعنى استمرار حرب التحرير الثورية فى الجزائر واتســاع نطاقها والحــاق الهزيمة بالاستعماريين الفرنسـيين ، وازدياد قوة الثورة المصرية يعنى بالضرورة ازدياد قوة الثورة الجزائرية وامتلاكها للقدرة على النضــال الطــويل وذات الضرب المركز الذى يلحق خسائر كبيرة بالقوات الفرنســية نظرا لتزايد الامدادات كما ونوعا التى ستتلقاها من الثورة المصرية وعن طريقها .. أن شبح الهزيمة فى «ديان بيان فو» قد عاد ليقض مضاجع الاستعماريين الفرنسيين ، وبفشــل العدوان فى القضاء على الثورة المصرية واندحار الفرنسـيين لم يكن هناك من طريقة أخرى لمنع الاندحار فى الجزائر ..

ان حرب السويس والنتائج التى نجمت عنها دوليا وداخليا ، وعربيا ، تعتبر ـ وبحق وبدون تعصب أو غرور قومى ـ نقطة تحول حاســمة فى تاريخ الانسانية لأنها رمز كبير لمــا تستطيع أن تصنعه الارادة الحديدية لشعب صغير فقير فى مواجهة دول قوية وغنية .

دار ومطابع الشعب

حرية - اشتراكية - وحدة

Bibliotheca Alexandrina
0623354